كليــة اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميــة

مـا وسـم بالحشــو فــي ألفيــة ابــن مــالك

(دراســة وصفيــة نقديــة)

إعداد

د/ عبــد المجيــد بــن صــالــح الجــار اللــه
قسم النحو والصرف وفقه اللغة–كلية اللغة العربية –
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(الـعـدد الواحد والأربعون)
(الإصدار الأول.. أبريل)
الجزء الأول
(١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م)

ما وسم بالحشو في ألفية ابن مالك (دراسة وصفية نقدية)

عبد المجيد بن صالح بن سليمان الجارالله
كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: ajarallah@imamu.edu.sa

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مأخذٍ من المآخذ على الألفية، وهو أن يتضمّن البيتُ ما لا يُحتاج إليه من أجل إقامة الوزن، ويطلق عليه أكثر الشراح مصطلح (الحشو). تألف هذا البحث من تمهيدٍ ومبحثين وخاتمة، عرضت في التمهيد لأمرين، أحدهما: تعريف الحشو في اللغة والاصطلاح، والآخر: الحديث عن ما ذكره ناظم الألفية من الاختصار فيها وسبك الألفاظ والعبارات، ثم تلا التمهيد المبحثُ الأول، وفيه دراسة المواضع التي نصَّ الشراح فيها على وقوع الحشو مرتبةً على أبواب الألفية، وبلغت أربعين موضعاً، وأمَّا المبحث الثاني فعقدتُه للتقويم، وضمنَّتْتُه عدداً من المطالب، ثم ختمتُ البحث بخاتمة أودعت فيها أبرز النتائج التي ظهرت لي.

الكلمات الافتتاحية: مآخذ على الألفية، التتميم ، المنظومات النحوية، ابن مالك، دراسة وتقويم.

Pleonasm in Al-Alfiyya of Ibn Malik (In respect of collection, discussion and assessment)

Abdul Majeed bin Saleh bin Suleiman Al-Jarallah
College of Arabic Language, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: *ajarallah@imamu.edu.sa*

Abstract

The purpose of this research is to investigate one of the objections to Al-Alfiyya of Ibn Malik, i.e., the verse includes a pleonasm for rhythm. Most explainers call it "the pleonasm".

This research consists of a preamble, two themes and conclusion. In the preamble, I dealt with two issues: The first is the definition of the pleonasm in language and terminology. The other is discussing what Ibn Malik mentioned in respect of following the summary approach and cohesion of words and phrases. Then, I presented the first theme, which addressed the matters in which explainers mentioned the existence of pleonasm, arranged as per Al-Alfiyya chapters, which amounted to forty matters. I assigned the second theme for assessment, as it includes a number of research requirements. Finally, I finished the research with a conclusion that included the most significant results.

Keywords: *objection To Al-Alfiyya, Complementing, Grammatical Systems, Ibn Malik,Studying And Assessing*

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد بلغت ألفيةُ ابن مالكٍ في النحو والتصريف المسماة (الخلاصة في النحو) منزلةً كبيرةً في الدرس النحوي، ونالت شهرة واسعة، وكانت أكثرَ مصنفات ابن مالك حظًّا من عناية العلماء والنحويين؛ فتعددت المصنفاتُ في شرحها وإعرابِ أبياتها، وشرح شواهد شروحها، كما كثرت الحواشي على تلك الشروح.

وإنَّ من أبرز ما اتسمتْ به (الخلاصة في النحو) ما قصدَه ناظمُها من الاختصار والإيجاز في ألفاظها، معَ استيعابٍ غيرِ قاصرٍ ولا مُفرِّطٍ؛ ولذا قال في مطلعها:

وَأَسْـتَعِيْنُ اللَّـهَ فِـي أَلْفِيَّـهْ مَقَاصِـدُ النَّحْـوِ بِهَـا مَحْوِيَّـهْ

تُقَـرِّبُ الأَقْصَـى بِلَفْـظٍ مُـوْجَزِ وَتَبْسُـطُ الْبَـذْلَ بِوَعْـدٍ مُنْجَـزِ[1]

فهذه الألفية تقرِّب إلى الأفهام المعاني البعيدة بسبب وجازة اللفظ وتنقيح العبارة، كما تجمع شتاتَ المعاني الكثيرة في لفظ موجز.

وإنَّ ممَّا يُعارض ذلك ما ذكره بعض الشرّاحِ من وقوع الحشو في بعض أبياتها، فعزمتُ على جمع تلك المواضع ممَّا وقفت عليه من شروح الألفية ودراستها، ووسمته بـ" ما وسم بالحشو في ألفية ابن مالك (دراسة وصفية نقدية)".

وقد اجتهدت في البحث عن دراسة مستقلة تناولت هذا الموضوعَ، فلم أقف على شيء من ذلك، والذي وقفت عليه بحثان عرضَا للحشو في الألفية بإيجاز، وهما:

---

(١) الألفية ص ٦٨.

الأول: رسالة عنوانها: "ألفية ابن مالك، تحليل ونقد" لعبد الله بن علي الهنادرة، – وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف في جامعة أم القرى عام ١٤٠٩هـ– وهذه الرسالة عرَض فيها الباحثُ لموضوع الحشو في المبحث الأول من الفصل الخامس بعنوان: (المآخذ على الألفية)، ومنها: الحشو في بعض الأبيات، وذكر تسعة مواضعَ من الحشو في سبع صفحاتٍ من الصفحة (٢٢٢) إلى الصفحة (٢٢٨)، وكانت دراسته مختصرة جدًّا، وهو في خمسة مواضع منها اكتفى بإثبات موضع الحشو دون دراسة، وفي الأربعة الباقية بيَّن الخلاف فيها بإيجاز شديد.

الثاني: بحث عنوانه: "مآخذ شراح ألفية ابن مالك على الألفية–دراسة تحليلة موازنة– لباسم بن عبد الرحمن البابلي؛ إذْ عرض لمأخذ الحشو في اثني عشر موضعاً من الفصل الثاني الذي عنوانه: "اعتراضات الشراح على الألفية"[(١)]، وهو في كل هذه المواضع اكتفى بإيراد مأخذ الحشو ونقله عن شارح من الشراح دون دراسة أو مناقشة، أو بيان وجه الحشو وذكر من أقرَّ به أو اعترض له من الشراح.

فهذه الدراسة أقرب ما تكون إلى ثَبَتٍ مخل بمواضع الحشو؛ لأنَّ صاحبها لم ينصَّ إلا على اثني عشر موضعاً؛ أمَّا المواضع في دراستي فبلغت أربعين موضعاً.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكونَ في تمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمة، أمَّا التمهيد فعرضت فيه لأمرين، أحدهما: تعريف الحشو في اللغة والاصطلاح، والآخر: الحديث عن ما ذكره ناظم الألفية من الاختصار فيها وسبك الألفاظ والعبارات.

(١) انظـــــر: ص ١٨٧، ١٩٠، ٢٣٧، ٢٧٨، ٣٠٩، ٣٦١، ٤٢٤، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٦١–٤٦٢، ٤٦٧.

ثم تلا التمهيدَ المبحثُ الأول، وفيه دراسة المواضع التي نصَّ الشراح فيها على وقوع الحشو مرتبةً على أبواب الألفية، واتبعت في دراسة مواضع الحشو المنهج الآتي:

- إيراد بيت الألفية الذي تضمن الحشو، فإن استدعى المعنى إيرادَ بيت سابقٍ أو تالٍ له أوردته معه، مع ضبط الأبيات بالشكل.
- بيان مراد ابن مالك ببيت الألفية بإيجاز.
- اقتصار الدراسة على بيان موضع الحشو مع ذكر مَن قال به، ومناقشة هذا القول مع ذكر المعترضين وأدلتهم، ثم بيان الراجح عند الاختلاف.

وأمَّا المبحث الثاني فعقدتُه للتقويم، وضمنَّتْتُه عدداً من المطالب، ثم ختمت البحث بخاتمة أودعت فيها أبرز النتائج التي ظهرت لي، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

أولاً: تعريف الحشو:

الحشو لغة:

قال صاحب العين: «الحَشْوُ: ما حَشَوْتَ به فراشاً وغيرَه. والحَشِيَّةُ: الفراشُ المحشُو.

واحتَشَيْتُ: بمعنى امتلأت .... والحَشْوُ: صِغارُ الإبل.... والحشو من الكلام: الفَضْلُ الذي لا يُعْتَمَدُ عليه. والحَشْوُ من النّاس: من لا يُعْتَدُّ به»[(١)]، وتابعه في ذكر هذه المعاني كثير من اللغويين[(٢)].

وعليه فجذر (حشو) ورد في المعجمات لمعانٍ متقاربة؛ فجاء بمعنى الزائد والرذيل وما لا يعتدُّ به والصغير، ولذا قال ابن فارس: «الحاءُ وَالشينُ وما بعدها مُعتلٌّ: أَصلٌ واحدٌ، ورُبَّما هُمِزَ فيكونُ المعنيانِ مُتقارِبينِ أيضاً، وهو أَنْ يُودَعَ الشَّيءُ وعاءً باستقصاءٍ.... ويُقالُ: فلانٌ مِنْ حِشْوَةِ بَنِي فلانٍ؛ أَيْ: مِنْ رُذَالِهم. وإِنَّما قِيلَ ذلك؛ لأنَّ الذي تُحْشَى به الأشياءُ لا يكونُ مِنْ أَفْخَرِ المتاعِ بل أَدْوَنِهِ»[(٣)].

الحشو اصطلاحاً:

يختلف المراد بالحشو في الاصطلاح بحسب العلم الوارد فيه، والذي وقفت عليه في مصطلحات الحشو ما يأتي:

---

(١) العين باب الحاء والشين و(واي) معهما ٣/٢٦٠-٢٦١.

(٢) انظر: تهذيب اللغة باب الحاء والشين ٥/١٣٧، والصحاح (حشا) ٦/٢٣١٣، ولسان العرب ١٤/١٨٠، وتاج العروس ٣٧/٤٣٠-٤٣١.

(٣) مقاييس اللغة (حشوى) ٢/٦٤.

- **علـم النحـو والتصـريف**:

يَرد الحشو في كلام النحويين ويراد به عدة أمور، منها:

الأول: أن يُراد به الوسط؛ سواء وسط الكلمة أو الجملة أو الكلام، ومن ذلك قول المبرد: «لأَنَّ الأَسماءَ لا يكونُ آخرُ اسمٍ منها واواً متحرّكا ما قبلها وَيَقَعُ ذلِك فِي حَشْو الاسمِ في مثل: (عُنفوان)»[(١)].

وقال ابن جني: «ألا تراك لا تزيدُ (كان) مبتدأة، وإنما تزيدُها حشواً أو آخِراً»[(٢)].

الثاني: أن يراد به الصلة، ومن ذلك قول سيبويه: «هذا بابُ ما يكونُ الاسمُ فيه بمنزلةِ (الذي) في المعرفةِ إذا بُني على ما قبلَه، وبمنزلتِه في الاحتياجِ إلى الحشوِ، ويكونُ نكرةً بمنزلةِ رجلٍ، وذلك قولُك: هذا مَنْ أعرِفُ منطلقاً، وهذا مَنْ لا أعرِفُ منطلقاً- أي: هذا الذي قد علمتُ أنِّي لا أعرفُه منطلقاً - وهذا ما عندِي مَهِيْناً، و(أعرفُ) و(لا أعرفُ) و(عندي) حشوٌ لهما يتمان به، فيصيران اسماً كما كان الذي لا يتم إلا بحشوه»[(٣)].

الثالث: بمعنى الزائد، ومن ذلك قول الفراء عن (ما) بعد (نعم) و(بئس): «ولو جعلتَ (ما) على جهةِ الحشو؛ كما تقولُ: (عما قليلٍ آتيك)، جازَ فيه التأنيثُ والجمعُ، فقلتَ: (بئسما رجلين أنتما)، و(بئست ما جارية جاريتك)»[(٤)].

---

(١) المقتضب ١/١٩٠.

(٢) الخصائص ١/٣١٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٢٦٩، (هارون) ٢/١٠٥.

(٤) معاني القرآن ١/٥٨، وانظر بحثاً عنوانه :(الحشو في النحو العربي: مفهومه وآثاره) ص ٥٦-٥٩ ففيه مزيد حديث عن مصطلح الحشو عند النحويين.

وقد ذكر ابن يعيش أن الصلة والحشو من عبارات الكوفيين عن الزائد، أمَّا البصريون فيعبرون بالزيادة والإلغاء[١].

- **علم العروض**:

يراد بالحشو ما بين العروض والضرب من أجزاء البيت[٢].

- **البلاغة ونقد الشعر**:

أطلق بعضُهم على الاعتراض الحشوَ، قال ابن الأثير: «النوعُ الثامن عشر في الاعتراض: وبعضُهم يسميه الحشو، وحدُّه: كلُّ كلامٍ أُدخلَ فيه لفظٌ مفردٌ أو مركبٌ لو سقطَ لبقيَ الأوَّلُ على حالِه»[٣]، ومن أمثلته عندهم إدخال القسَم في قولهم: زيد – والله – قائم، فلو سقط القسَم من الجملة بقي الكلام على حاله[٤].

وفرقَّ بينهما ابن حجة الحموي؛ فذكر أنَّ الاعتراض له مزيد فائدة في غرض المتكلم والناظم، أما الحشو فيأتي لإقامة الوزن[٥].

وما ذهب إليه ابنُ حجة هو الصحيح؛ فإنَّ المتقدمين من البلاغيين ونقاد الشعر نصُّوا على أنَّ الحشو من عيوب الشعر، وهو أن يحشى البيت بلفظ لا يحتاج إليه من أجل إقامة الوزن.

ومن هؤلاء قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧) فإنَّه ذكر الحشو من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن، قال: «منها الحشو: وهو أن يحشى البيت بلفظ لا يحتاج إليه لإقامة الوزن.

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٢٨/٨.

(٢) انظر: عروض الورقة ص ٥٧، والتعريفات للجرجاني ص ١١٨

(٣) المثل السائر ٤٠/٣.

(٤) انظر: المثل السائر ٤٠/٣.

(٥) انظر: خزانة الأدب وغاية الأرب ٢٨٠/٢.

ومثال ذلك ما قال أبو عدي العبشمي:

نحنُ الرؤوسُ وما الرؤوسُ إذا سمتْ فـي المجـدِ للأقـوَام كالأذنـابِ

فقوله: للأقوام، حشو لا منفعة فيه»[١].

وتابع قدامة فيما ذهب إليه المرزباني(ت ٣٨٤)[٢] وابن رشيق القيرواني (ت٤٦٣) وذكر أنَّ قومًا يسمونه (الاتكاء) فإن كان في القافية سمَّوه (استدعاء)[٣].

أمَّا ابن سِنان الخفاجي فجعل الحشو في الشعر والنثر معاً، قال: «وأصلُ الحشو أنْ يكونَ المقصدُ بها إصلاحَ الوزنِ أو تناسبَ القوافي وحرفَ الروي إنْ كانَ الكلامُ منظوماً، وقصدَ السجعِ وتأليفَ الفصولِ إنْ كانَ منثوراً من غير معنى تفيدُه أكثرَ من ذلك»[٤]، وعدَّه عيباً فاحشاً في الصناعة[٥].

وقال الجرجاني: «أمَّا الحشو فإنَّما كُرِهَ وذُمَّ وأُنْكر ورُدَّ؛ لأنَّه خلا من الفائدةِ، ولم يَحْلَ منه بعائدةٍ، ولو أفادَ لم يكن حشواً، ولم يُدْعَ لغْواً»[٦].

وبناء على ما سبق فإن البحث في الحشو في ألفية ابن مالك يُراد به أن يتضمن البيتُ عبارة أو لفظاً لا يُحتاج إليه أو سبق ذكر معناه من أجل إقامة الوزن.

واستعمل شراح الألفية مصطلح الحشو ومصطلح التتميم، والتتميم الذي أرادوه

---

(١) نقد الشعر ص ٢٠٦.

(٢) انظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ص ٢٣٤

(٣) انظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/٦٩-٧٠.

(٤) سر الفصاحة ص ١٤٦.

(٥) انظر: سر الفصاحة ص ١٥٢.

(٦) أسرار البلاغة ١/١٩.

هو الذي من جهة اللفظ لإقامة الوزن لا التتميم من جهة المعنى، وهو الذي إن طرح من الكلام نقص حسنه ومعناه[١].

ثانياً: الاختصار في الألفية وسبك ألفاظها وعباراتها:

قال ابن مالك في مطلع ألفيته:

وَأَسْتَعِيْنُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوْجَزِ ... وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ[٢]

ذكر شراح الألفية تفسيرين لقول ابن مالك: " تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوْجَزِ":

الأول: أنَّ هذه الألفيةَ تُقرِّب إلى الأفهام المعاني البعيدة بسبب وجازة اللفظ وتنقيح العبارة، وهذا التفسير ذهب إليه أكثر شراح الألفية[٣].

الثاني: أنَّها تجمع شتاتَ المعاني الكثيرة في لفظ موجز، وذلك إشارةً منه إلى الاختصار الذي قصد إليه في ألفيته، وهذا الوجه ذكره الشاطبي، ونبه على أن التفسيرين متحققان في الألفية [٤].

وممَّا ذكره الشاطبي في هذا الموضع أنَّ ابن مالك في غالب أمره لم يورد لفظةً إلا ولها معنًى، ولم يضطره وزن أو قافية إلى ارتكاب الحشو إلا نادراً[٥]، قال: «فإنَّه يأتي بالقانونِ الواحدِ في الألفاظِ اليسيرةِ، يضبطُ به ما يأتي به

(١) انظر: خزانة الأدب وغاية الأرب ٢٧١/١.

(٢) الألفية ص ٦٨.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم ص ١٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٦٦/١، والمقاصد الشافية ٢٠/١، وشرح المكودي ٧٧/١، وتنبيه الطلبة ١٧٦/١، والبهجة المرضية ص ٣٦، وشرح الأشموني ١٨/١، وشرح ابن طولون ٣٤/١.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢١/١.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٢٠/١-٢١.

الأقدمون من النحويين في ورقةٍ أو ورقتين، وليسَ في هذه الأرجوزةِ في الغالبِ لفظةٌ لغيرِ معنى، ولا لمجردِ ضرورةِ وزنٍ أو قافيةٍ، بل كلُّ لفظٍ فيها تحتَه معنًى أو معانٍ، فقد أخلاها من الحشو إلا نادراً، حتى إنَّه كثيراً ما يَشحُّ بالألفاظِ إذا فُهِمَ معناها؛ كحروفِ العطفِ وغيرها، وقد يأتي بالمثالِ ليستقرئَ منه شروطَ البابِ أو قانونَه حرصاً على قلّةِ الألفاظِ وكثرةِ المعاني، وسترى ذلك في أثناءِ كلامِه إنْ شاءَ الله تعالى»[1].

ونصَّ الشاطبي في موضعٍ آخرَ على أنَّ الناظم التزم الشذوذات تجنباً للحشو والتكرار، قال: «ومن عادة الناظم -رحمه الله تعالى- أنْ لا يأتيَ في هذا النظمِ بحشوٍ ولا تكرارٍ، كيفَ وهو من شُحِّه بالألفاظ فيه يلتزمُ في أكثره الشذوذات؟! حتى إنَّه ليكادُ أنْ يكونَ حرفُ العطفِ عندَه مجتنباً»[2].

والشاطبي أبرز الشرَّاح الذين عُنوا بمسألة الحشو في الألفية، وكان في أكثر المواضع منافحاً عن ابن مالك؛ لذلك نجده في مواضعَ عديدةٍ من شرحه يذكر أنَّه قد يَرد في الألفية ما ظاهره الحشو ولكنَّه في الحقيقة ذو فائدة، ومن ذلك قوله: «وكثيراً ما تجدُ في كلامِه ما ظاهرُه الحشوُ أو التكرارُ، وهو مُنْطوٍ على فائدةٍ أو فوائدَ»[3].

وربما نصَّ الشاطبي على أن ابن مالكٍ يقصد ذلك؛ كقوله: «إذ قد تقدم في بعض مواضعَ مِن هذا الشرحِ التنبيهُ على أنَّ الناظمَ يقصدُ الإتيانَ بما ظاهرُه التكرارُ أو الحشوُ لفائدةٍ»[4].

وقوله: «فحصلَ من ذلك أنَّ هذه المسألةَ قد تقدمَ حكمُها، فكانت إعادتُها

(١) المقاصد الشافية ٢١/١.
(٢) المقاصد الشافية ١٦٧/٢.
(٣) المقاصد الشافية ١٦٩/٦.
(٤) المقاصد الشافية ١٦٩/٧.

على نقيضِ ما قصدَه من الاختصارِ المناقضِ للتكرارِ... فالجوابُ: أنَّ ابن مالك قد عُلِمَت عادتَه في هذا النحو أنَّه لا يأتي بما يوهمُ تكراراً أو حشواً إلا لمزيدِ فائدةٍ»[1].

وفي موضع آخر ذكر الشاطبي أنَّ ابن مالك لا يُعامل معاملةَ النُّظَّامِ الآخرين في احتمال الحشو في نظمهم، وبخاصةٍ بمثل عبارة "بغير مين"؛ لأنَّ ابن مالك «نصَبَ نفسَه في هذه الصناعةِ؛ لتحريرِ العباراتِ واختصارِها، ووضعِها على الأساليبِ الحسنةِ، والمنازعِ المستقربةِ فيُشاحُّ في مثلِ هذا بخلافِ غيرِه ممن لم يَلْزَمَ إلا الإتيانَ بالمعنى كيفَ كانَ، وعلى أيِّ وجهٍ أمكنت العبارةُ فيه، وعلى غيرِ تحرّزٍ من حشوٍ ولا غيرِه»[2].

(١) المقاصد الشافية ٧/٣٤٠-٣٤١.

(٢) المقاصد الشافية ٨/٣٦٧.

المبحث الأول: مواضع الحشو عند الشراح جمعاً ومناقشة

باب المعرب والمبني:

١- قال الناظم:

وَتَخْلُـفُ اليـا فِـي جَمِيْعِهَـا الْأَلِـفْ جَـرًّا ونَصْـباً بَعْـدَ فَـتْحٍ قَـدْ أُلِـفْ[١]

ذكر ابن مالك في هذا البيت أن الياء هي علامة إعراب المثنى في حالتَي النصب والجر.

قال أبو حيان: « وقوله: "بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ" حَشْوٌ»[٢]، ولم يوافقه أحدٌ من الشراح فيما وقفت عليه[٣].

وعرَض لشرح هذه العبارة جماعةٌ من الشراح[٤]، ومجملُ ما ذكروه فيها أمران:

الأول: أنَّ قوله: "قَدْ أُلِفْ" فيه إشعارٌ بعلة الفتح قبل الياء مع أنَّ الذي يناسبها هو الكسرُ، فالفتحُ هو الذي قد أُلف في الرفع، فلمَّا زالت الألف وحلّت مكانها الياء لم تُغيّر حركة الحرف الذي قبلهما.

---

(١) الألفية ص ٧٤.

(٢) منهج السالك ٦٧/١.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٠-٤٣، وشرح توضيح المقاصد والمسالك ٣٢٩/١-٣٣٠، وشرح الألفية لابن جابر ١٢٧/١، والمقاصد الشافية ١٧٣/١-١٧٤، وشرح المكودي ١٠٠/١، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.القوزي) ص ١٥١، وكاشف الخصاصة ص ١٦-١٧، وتنبيه الطلبة ٢٢٤/١، والبهجة المرضية ص ٥٢، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢١٢/١، وفتح الخالق المالك ١٩٨/١-١٩٩.

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣٢٩/١-٣٣٠، وشرح الألفية لابن جابر ١٢٧/١، والمقاصد الشافية ١٧٣/١-١٧٤، وشرح المكودي ١٠٠/١، وتنبيه الطلبة ٢٢٤/١، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢١٢/١.

وهذا التعليل ذكره المرادي، وابن جابر، والشاطبي[١].

الثاني: أنَّ قوله: "بَعْدَ فَتْحٍ" فيه تحرّزٌ من أن تكون بعد كسرٍ؛ فجعلت الفتحة قبل الياء فرقاً بينها وبين ياء الجمع، وهذا التعليل ذكره الشاطبي وعزاه إلى طائفة لم يسمها[٢]، وذكره أيضاً الكرَّامي والغَزّي[٣].

وزاد الشاطبي في فسْر هذه العبارة، فذكر أنَّ الناظم كأنَّه لم يرَ تعليلَ فتح ما قبل ياء المثنى بالتفرقة بين المثنى والجمع تعليلاً كافياً، فنبه على اختصاص المثنى بالفتح؛ لكونه مألوفاً فيه حالة الرفع[٤].

والذي يظهر لي أنَّ هذه العبارة ليست حشواً؛ لأنَّ فيها منبهةً على علة فتح ما قبل ياء المثنى، مع أنَّ الكسرَ أنسبُ.

٢- **قال الناظم**:

وَنُـوْنُ مَـا ثُنِّـيَ وَالْمُلْحَـقِ بِـهْ بِعَكْـسِ ذَاكَ اسْـتَعْمَلُوْهُ فَانْتَبِـهْ[٥]

ذكر ابنُ مالكٍ في هذا البيت أنَّ نون المثنى تكون مكسورة وقلَّ مَن يفتحها، فهي على عكس نون جمع المذكر والملحق به؛ فإنَّها تكون مفتوحةً وقلَّ من يكسرها.

قال ابن جابر: «وقوله: "فانْتَبِهْ" حَشْوٌ»[٦].

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣٢٩/١-٣٣٠، وشرح الألفية لابن جابر ١٢٧/١، والمقاصد الشافية ١٧٣/١، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢١٢/١.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ١٧٣/١.

(٣) انظر: تنبيه الطلبة ٢٢٤/١، وفتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص ٨٣.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ١٧٣/١-١٧٤.

(٥) الألفية ص ٧٤.

(٦) شرح الألفية لابن جابر ١٣٥/١.

ولم يوافقه على ذلك الشاطبي، بل علَّق على ذلك بقوله: «وقوله: "فانتبه"؛ معناه: انتبه لتحقيقِ العكسِ، وتنزيلِه على كلامِ العربِ»[1]، والشاطبي يشير إلى التنبيه الذي ذكره سابقاً بأنَّ ظاهر قول ابن مالك يقتضي أنَّ الفتح قد سُمع فيما ألحق بالمثنى كما كان مسموعاً في الملحق بالجمع، ولم يحك السماعَ أحدٌ من النحويين في الملحق بالمثنى، وعليه فالوجه أن يُحمل قولُ ابنِ مالك:" وَنُوْنُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ" على أنَّه أراد بهما شيئاً واحدًا لا شيئين، ومراده أنَّ ما كان من هذا الضرب فإنَّ نونه قد تفتح في بعض المواضع، ولا يلزم أن يأتي الفتح في كل قسم من أقسامه[2].

أمَّا المكودي فعلق على هذا الموضع بقوله: «وقوله: "فانتبه"؛ أي: فانتبه لما استعملته العربُ من الفرقِ بين نونِ الجمعِ ونونِ التثنيةِ»[3]، وتابعه في ذلك الغَزّي[4].

وممن عرض لهذا الموضع دون الإشارة إلى أنَّه حشو الكرامي، فإنَّه قال عن التركيب:" وافهم الاستعمالين"[5]، والأشموني الذي قال: " فانتبه لذلك"[6].

والذي يظهر لي أنَّ هذا التركيب أقرب إلى الحشو، والمعنى الذي أشار إليه الشاطبي معنى بعيد، وفي حمل كلام ابن مالك عليه تكلّف.

(١) المقاصد الشافية ٢٠٧/١.
(٢) انظر: المقاصد الشافية ٢٠٦/١.
(٣) شرح المكودي ١٠٥/١.
(٤) انظر: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص ٩٠.
(٥) انظر: تنبيه الطلبة ٢٣٢/١.
(٦) انظر: شرح الأشموني ٩٩/١.

٣- **قال الناظم**:

والرَّفْعَ فيهما انْوِ، واحذِفْ جازِمَا ثلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لازِمَا[١]

ذكر ابن مالك في هذا البيتِ أنَّ علامة الرفع تُقدر في الفعل المضارع المعتل بالياء والواو، وتحذف حروف العلة الثلاثة عند جزم المضارع[٢].

قال أبو حيان: «وقوله: "تَقضِ حُكْمَا لازِمَا" حَشْوٌ»[٣]، ولم يبين علةَ ذلك، والظاهر أنَّه حكم بذلك لأنَّ قوله: "واحذِفْ جازِمَا ثلاثَهن" يفهم منه لزوم هذا الحكم.

وذهب ابن جابر إلى ذلك أيضاً إلا أنَّه نصَّ على أنَّه مُستحسن، قال: «ولكنَّه جاءَ به على وجهٍ مستحسنٍ؛ إذ ليسَ يخلو من معنًى»[٤]، ولم يزد ابن جابر على هذا القول، ولم يبين المعنى الذي أراده.

وأمَّا الذينَ لم يجعلوا هذه العبارة حشواً، فلهم في معناها ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّ ابن مالك أشار بهذه العبارة إلى لزومه في غير الشعر؛ لأنَّ هذه الأحرفَ قد تثبت في ضرورة الشعر، وإلى هذا القول ذهب المرادي[٥].

القول الثاني: أنَّ مخالفة هذا الحكم قد جاءت سماعاً في الشعر كقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِي بِمَا لَاقت لبونُ بَنِي زيادِ[٦]

---

(١) الألفية ص ٧٦.

(٢) انظر: منهج السالك ١/٨٠.

(٣) منهج السالك ١/٨١

(٤) شرح الألفية لابن جابر ١/١٤٧.

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٥١.

(٦) من الوافر، يُعزى إلى قيس بن زهير العبسي، في: النوادر ٥٢٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٤٠، وتحصيل عين الذهب ٤٨٥، والخزانة ٨/٣٦١، ٣٦٥.

وغير معزو في: الكتاب ٣/٣١٦، والأصول ٣/٤٤٣، والإيضاح في علل النحو ١٠٤، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٧، وكتاب الشعر ١/٢٠٤، والعضديات ٥٣. ورُوي البيت بروايتين لا شاهد فيهما، هما: (ألم يأتك)، و(ألا هل أتاك).

وفي فصيح الكلام كقوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[1] في قراءة حمزة[2]: ﴿لا تخفْ درَكًا ولا تخشى﴾ بجزم (تخفْ)، وإثبات الألف في (تخشَى).

فلمَّا كان ما ورد من سماعٍ موهماً لجواز القياس، ولإثبات خلاف ما نصَّ عليه نفى هذا الإيهام بقوله: "تَقضِ حُكمَا لازِمَا" ونبَّه على أنَّ ما نصَّ عليه هو اللازم، وما عداه لا اعتبار له في القياس.

وهذا القول ذهب إليه الشاطبي، ونصَّ على أنَّ هذه العبارة لها فائدة ظاهرة كما تقدم؛ وبسط القول فيها[3]، وتابعه في ذلك الغَزّي[4].

القول الثالث: أنَّ هذه العبارة متجهة إلى اللغة المشهورة، وهو ما ذهب إليه الكرَّامي[5].

والذي يظهر لي أن الراجح ما ذهب إليه الشاطبي؛ لأمرين:

الأول: قوة الاحتمال الذي ذكره الشاطبي خاصةً على مذهب الناظم في اعتباره ما جاء في القرآن الكريم وقياسه عليه وإن قلَّ، ومعاملته ما جاء في الشعر معاملة ما جاء في الكلام إذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة[6].

الثاني: عدم استقامة ما ذهب إليه المرادي؛ لأنَّ ثبات أحرف العلة عند الجزم ليس خاصاً بضرورة الشعر كما تقدم.

---

(١) طه: من الآية ٧٧.

(٢) وقرأ باقي السبعة: ﴿لا تخاف﴾ بالرفع. انظر: السبعة ٤٢١، والنشر ٣٢١/٢.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٢٣٦/١-٢٤٠.وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢٣٢/١.

(٤) انظر: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص ١٠٤.

(٥) انظر: تنبيه الطلبة ٢٣٢/١.

(٦) انظر: المقاصد الشافية ٢٣٨/١.

باب الموصول:

٤- قال الناظم:

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ (الَّذِي) الأُنْثَى (الَّتِي) وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ[١]

ذكر ابن مالك في البيت الأول أن الياء في (الذي) و(التي) تحذف عند التثنية، ثم أكَّد ذلك في صدر البيت الثاني فذكر أنَّ علامة التثنية تلحق بعد الحرف الذي كانت الياء تليه، وهو الذال من (الذي) والتاء من (التي)[٢].

وهذا الموضع عرض له جماعة من شراح الألفية دون ذكر الحشو فيه[٣].

واستشعر الشاطبي الحشو في هذا الشطر، قال: «فإنْ قيلَ: هذه الزيادةُ حَشْوٌ لا محصولَ تحتَها سوى التَّكرار، وهذا مخالفٌ لعادتِه، إذْ ليسَ معنى الكلامِ الأوَّلِ إلا أنَّك تُولي الذَّالَ والتاءَ علامةَ التَّثنية»[٤]، وذكر الغَزّي أنَّ هذا الشطر اعترض له بأنَّه لا فائدة فيه؛ لأنَّ معناه مفهوم مما قبله[٥].

وأجاب الشاطبي عن وقوع الحشو هنا بأنَّ الظاهر في عبارة ابن مالك أنها لا مزيد فائدة فيها من جهة المفهوم-وهذا على خلاف عادة ابن مالك- لكن فيها

---

(١) الألفية ص ٨٢.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٤١٩-٤٢٠، وشرح الألفية لابن جابر ١/٢١٦.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٤١٩-٤٢٠، وشرح الألفية لابن جابر ١/٢١٥-٢١٦، وشرح المكودي ١/١٤٤-١٤٥، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.القوزي) ص ٣٧٩-٣٨٤، وكاشف الخصاصة ص ٣٩، وتنبيه الطلبة ١/٢٩٩، والبهجة المرضية ص ٧٦، وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/٢١٢، وشرح الألفية لابن طولون ١/١٤٠، وفتح الخالق المالك ١/٣٣٢-٣٣٣.

(٤) المقاصد الشافية ١/٤٢٩.

(٥) انظر: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص ١٥٢.

فائدة التنصيص على إيلاء الحرفين اللذين قبل الياء العلامة؛ لأنَّ ذلك كان مفهوماً من قوله: " وَالْيا إذَا مَا ثُنِّيا لاَ تُثْبِتِ" لا منطوقاً به، فصرَّح به في الكلام الثاني «فقد لا يُعَدُّ مثل هذا تكراراً، وإنَّما كَانَ يكونُ تكراراً محضاً لو صَرَّحَ به في الكلامين معاً»(١)، وتابعه في ذلك الغَزّي(٢).

ويظهر من كلام الشاطبي السابق إثباته للحشو والتكرار من جهة المفهوم، وإنما حسَّنَ الأمر عنده أن المعنى لم يكن مصرحاً به في الكلامين.

والذي يظهر لي أنَّ هذا الموضع من قبيل الحشو، ولا فائدة ظاهرة من التنصيص في البيت الثاني على المعنى الذي تضمنه البيت الأول.

٥- قال الناظم:

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُوْلَ جَرّ كَـ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ)(٣)

ذكر ابن مالك جواز حذف عائد الصلة المجرور بحرف الجر بشرط أن يكون الموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف، وأن يكون العامل في المجرورين متحداً لفظاً ومعنى، وألا يكون في الصلة ضمير غيره، ومثَّل له بالمثال المذكور في البيت(٤).

وذهب ابن جابر والمكودي والغَزّي إلى أنَّ في البيت حشواً(٥)، قال ابن جابر: «وقولُه:" فَهْوَ بَرّْ" مبتدأٌ وخبرٌ، لا مدخلَ لهما في المثالِ، وإنَّما هو تتميمٌ للبيتِ»(٦).

(١) المقاصد الشافية ١/٤٢٩-٤٣٠.

(٢) انظر: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص ١٥٢.

(٣) الألفية ص ٨٤.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٨، ومنهج السالك ١/١٣٩-١٤٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٤٥٧-٤٥٨، وشرح المكودي ١/١٦١-١٦٢.

(٥) انظر: شرح الألفية لابن جابر ١/٢٤٢، شرح المكودي ١/١٦٢، وفتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص ١٧٧.

(٦) شرح الألفية لابن جابر ١/٢٤٢.

وذهب الشاطبي إلى ذلك أيضاً لكنَّه زاد أنَّ ابن مالك جاء به مكملاً للكلام وعلةً للأمر بالممرور به[١].

وعرض جماعة من شراح الألفية لشرح هذا البيت والمثال فيه دون ذكر للحشو[٢].

باب الابتداء:

٦- قال الناظم:

مُبْتَدَأ (زَيْدٌ) وَ(عَاذِرٌ) خَبَرْ إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ)[٣]

في هذا البيت مثالٌ لجملة المبتدأ والخبر وإعرابها، وذهب الشاطبي إلى أنَّ (مَنِ اعْتَذَرْ) من تمام المثال[٤]، ونصَّ المكودي على أنَّ (مَنِ اعْتَذَرْ) تتميم للبيت، قال: «فاكتفى بالمثالِ عن الحدِّ، فـ(زيدٌ) من قولِك: (زيدٌ عاذرٌ مَنْ اعْتَذَر) مبتدأٌ و(عاذرٌ) من المثالِ المذكورِ خبرُه، و(مَنْ اعْتَذَر) تتميمٌ للبيتِ»[٥]، وتابعه في ذلك ابن طولون[٦].

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ١/٥٤٠.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٨، ومنهج السالك ١/١٣٩-١٤٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٤٥٧-٤٥٨، وإرشاد السالك ١/١٥٥، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.القوزي) ص ٤٣٦، وكاشف الخصاصة ص ٤٦، وتنبيه الطلبة ١/٣٢٢، والبهجة المرضية ص ٨٧، وشرح الأشموني ١/٢٢٨، وشرح الألفية لابن طولون ١/١٦٢-١٦٣، وفتح الخالق المالك ١/٣٧٦.

(٣) الألفية ص ٨٦.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ١/٥٩٠.

(٥) شرح المكودي ١/١٧٠.

(٦) انظر: شرح الألفية ١/١٧٦.

أما غير هؤلاء من شراح الألفية فلم أقف على من ذكر ذلك منهم عند شرحه البيت[1].

٧- قال الناظم:

كَـذَا إِذَا عَـادَ عَلَيْـهِ مُضْـمَرُ مِمَّـا بِـهِ عَنْـهُ مُبِينـاً يُخْبَـرُ[2]

ذكر ابن مالك في هذا البيت موضعاً من مواضع تقدم الخبر وجوباً، وهو أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: (في الدار ساكنها)[3].

قال أبو حيان: «وعبَّر هذا النَّاظمُ بهذه العبارةِ المُتْبَجةِ الفاسدةِ؛ أمَّا تَثْبِيجُها فغيرُ خافٍ؛ لكثرةِ الضمائرِ التي في (عليه)، وفي (به)، وفي (عنه)، وللحشوِ أيضاً، فلا يظهرُ معنًى لقولِه: (مُبِيناً)»[4].

ولم أقف على من وافق أبا حيان فيما ذهب إليه.

وذهب ابن جابر والشاطبي وجماعة من الشراح إلى أنَّ (مُبِيناً) حال من الضمير في (به)[5].

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤٧٠/١، وإرشاد السالك ١٦١/١، وشرح الألفية لابن هانئ ١٦٣/١، وشرح الألفية لابن جابر ٢٥٩/١، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.الميلبي) ص ٦٥-٦٧، وكاشف الخصاصة ص ٥١، وتنبيه الطلبة ٣٣٣/١-٣٣٤، والبهجة المرضية ص ٩١، وفتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص ١٩٢، وشرح الأشموني ٢٥٢/١، وفتح الخالق المالك ٣٩٩/١-٤٠٠.

(٢) الألفية ص ٨٨.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ١١٧-١١٨، ومنهج السالك ١٨٩/١، والمقاصد الشافية ٨٥/٢-٨٧.

(٤) منهج السالك ١٨٩/١.

(٥) انظر: شرح الألفية لابن جابر ٢٨٨/١، والمقاصد الشافية ٨٦/٢-٨٧، وتنبيه الطلبة ٣٧٠/١.

وذكر الشاطبي أنَّ (مُبِيناً) هنا معناه: مُبَيِّناً غيرَه، ومراد الناظم: أنَّه مبيِّنٌ ومفسرٌ للضمير الذي عاد إليه من المبتدأ، نحو: (في الدار ساكنها)، واحترز بهذه الحال من أن يكون العائد من المبتدأ إلى الخبر لا يفسره الخبر نفسه، بل يفسره ما يتعلق بالخبر من معموله، نحو: (محرزٌ زيداً أجلُه)؛ فمفسر الضمير هنا (زيداً) وهو معمول الخبر، وعليه فلا يلزم تقديم الخبر بل يكفي تقدم معموله، نحو: (زيداً أجلُه محرزٌ)، ولا يضر الفصل هنا بين العامل والمعمول؛ لأن الفصل ليس بأجنبي(١).

قال الشاطبي: «وكذلك تقولُ على هذا: (زيداً أجلُه أَحْرَزَ)، و(زيداً غلامُه ضَرَبَ)؛ فتُؤَخر الخبر وتُقدم المفسِّر، وهو معمولُ الخبرِ، وهذا جائزٌ عندَ المؤلِّفِ(٢)»(٣).

وشرح جماعة من الشراح هذا البيت دون إشارة منهم للحشو(٤).

والظاهر سلامة هذا البيت من الحشو؛ لأن (مُبِيناً) أفادت الاحتراز الذي أشار إليه الشاطبي، وبخاصة أنَّه جارٍ على مذهب الناظم.

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٢/٨٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٣٠٢-٣٠٣.

(٣) المقاصد الشافية ٢/٨٧.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ١١٧-١١٨، وإرشاد السالك ١/١٧٩-١٨٠، وشرح الألفية لابن هانئ ١/١٨٥، وشرح الألفية لابن جابر ١/٢٨٨، وشرح المكودي ١/١٨٥، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.الميلبي) ص ١١٠، وكاشف الخصاصة ص ٥٧، وتنبيه الطلبة ١/٣٧٠، والبهجة المرضية ص ٩٨، فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص ٢١٠، وشرح الأشموني ١/٢٨٤-٢٨٥، وشرح الألفية لابن طولون ١/١٩٤، وفتح الخالق المالك ١/٤٤٣-٤٤٤.

٨- قال الناظم:

وَحَـذْفُ مـا يُعْلَـمُ جَـائِزٌ كَمَـا تَقُـوْلُ: (زَيْـدٌ) بَعْـدَ (مَـنْ عِنْـدَكُمَا؟)

وَفِـي جَـوَابِ (كَيْـفَ زَيْـدٌ؟) قُـلْ: (دَنِـفْ) فَـ(زَيْدٌ) اسْـتُغْنِيَ عَنْـهُ؛ إِذْ عُـرِفْ[1]

ذكر ابن مالك في هذين البيتين حذف المبتدأ والخبر جوازاً إذا دلَّ على الحذف دليلٌ، وفي البيت الثاني مثالٌ على حذف المبتدأ.

وذهب المكودي إلى أنَّ الشطر الثاني من البيت الثاني تتميم، قال: «وقولُه:"فَـ(زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ" تتميمٌ للبيتِ، ولو استُغْنِي عنه لصحَّ المعنى»[2].

ولم أقف على من ذكر ذلك غير المكودي، بل شرحه جماعة من شراح الألفية دون إشارة منهم للحشو[3]، وبعضهم كابن جابر والكرَّامي نصَّا على أنَّ الناظم نبَّه بالشطر الثاني على أنَّ المبتدأ حُذفَ؛ لأنَّه معروف[4].

والذي يظهر وجاهة ما ذكره المكودي؛ لأنَّه لا حاجة إلى التنبيه على علة حذف المبتدأ؛ لتقدم ذكرها في البيت السابق، والناظم لم ينبه على العلة في مثال حذف الخبر الذي سبقه، والحكم فيهما واحد، ويضاف إلى ذلك أنَّه قد أخذ عليه في هذا الشطر تقديره المحذوف مظهراً على خلاف ما جرت به عادة النحويين من

---

(١) الألفية ص ٨٩.

(٢) شرح المكودي ١٨٨/١.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ١١٨، ومنهج السالك ١٩٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٨٥/١-٤٨٦، وإرشاد السالك ١٨١/١، وشرح الألفية لابن هانئ ١٨٧/١، والمقاصد الشافية ٩٩/٢، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.الميلبي) ص ١١٣-١١٤، وكاشف الخصاصة ص ٥٨، والبهجة المرضية ص ٩٩، وشرح الأشموني ٢٨٧/١، وشرح الألفية لابن طولون ١٩٥/١، وفتح الخالق المالك ٤٤٨/١.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن جابر ٢٩١/١، وتنبيه الطلبة ٣٧٣/١.

تقديره مضمراً؛ إذ تقديره مظهراً يشعر بالمغايرة، وتقديره مضمراً يُعيِّن أنّه الأول لا محالة[١].

باب (كان) وأخواتها:

٩- قال الناظم:

وَفِـــي جَمِيعِهـــا تَوَسُّـــطَ الخَبَـــرْ أَجِـــزْ، وَكُـــلٌّ سَـــبْقَهُ دَامَ حَظَـــرْ

كَـذَاكَ سَـبْقُ خَبَـرٍ (مَـا) الْنَّافِيَـهْ فَجِـــئْ بِهَـــا مَثْلُـــوَّةً لاَ تَالِيَـــهْ[٢]

ذكر الناظم في البيت الثاني أنَّه لا يجوز تقدُّمُ خبر(كان) أو إحدى اخواتها على (ما) النافية إذا سبقتهن؛ فلا يجوز أن يقال: قائماً ما كان زيدٌ، وقائماً لم يزلْ زيدٌ[٣].

واختلف شراح الألفية الذين أثبتوا الحشو في هذا البيت على قولين:

الأول: أنَّ الشطر الثاني كلَّه حشو، وهو ما ذهب إليه أبو حيان وابن جابر[٤]، قال ابن جابر: «وعجزُ هذا البيتِ معلومٌ من صدرِه، فلم تكُن إليه حاجةٌ»[٥].

الثاني: أنَّ الحشو في قوله: "لاَ تَالِيَهْ"، قال المكودي: «و(تالية) معطوفٌ، فهو تتميمٌ للبيتِ؛ لصحةِ الاستغناءِ عنه»[٦].

(١) انظر: منهج السالك ١٩٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٨٥/١-٤٨٦.
(٢) الألفية ص ٩٠.
(٣) انظر: منهج السالك ٢١٣/١، توضيح المقاصد والمسالك ٤٩٧/١.
(٤) انظر: منهج السالك ٢١٤/١، وشرح الألفية لابن جابر ٣١١/١.
(٥) شرح الألفية ٣١١/١.
(٦) شرح المكودي ١٩٨/١.

وأمَّا شراح الألفية الذين لم يثبتوا الحشو فلهم في دلالة الشطر الثاني وفائدته ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّ فيه تقريرَ الحكم والتنبيهَ على علة منع التقديم، وهي أنَّ (ما) لها صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة، وهذا القول ذهب إليه المرادي وابن قيم الجوزية والغَزّي والأشموني[1].

الثاني: أنَّ الناظم حكى الإجماع على منع تقديم خبر (دام) عليها في البيت السابق في قوله:

وَفِـي جَمِيعِهَـا تَوَسُّـطَ الخَبَـرْ أَجِـزْ، وَكُـلٌّ سَـبْقَهُ دَامَ حَظَـرْ

ثم أراد أن يُحيل على حكم المنع ولا يكرره، فقال: "كذاك..." لكن لَمَّا عارض ذلك إشكال، وهو إيهام الإجماع على المنع في خبر (ما زال) و(ما كان)، والإجماع غير حاصل؛ والخلاف في تقديمه مشهور[2] جاء بالشطر الثاني تنبيهًا على أنَّ الإحالة على الأول ليست في كل ما تقدّم، وأنه لا اشتراك بينهما في حكم الإجماع، وإنما التشبيه في أصل المنع، وبقي حكمه فيما يرتضيه لنفسه، وأمَّا ذكره (لاَ تَالِيَهْ) فإن أراد بها التنبيه على خلاف من خالف، وكأنَّه قال: "لا تاليةً كما يزعمه من خالف".

وهذا القول ذهب إليه الشاطبي[3]، ونقله عنه ابن غازي المكناسي[4]، وجوزه ابن حمدون[5].

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤٩٧/١، وإرشاد السالك ١٩٥/١، وفتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص ٢٢٨، وشرح الأشموني ٣٢٢/١، وحاشية ابن حمدون ١٥٩/١.

(٢) انظر الخلاف في: الإنصاف ١٥٥/١، وشرح الجمل لابن خروف ٤١٨/١، والتبيين للعكبري ص ٣٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٨/١، وارتشاف الضرب /١١٧٠-١١٧١، ومنهج السالك ٢١٣/١-٢١٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٩٦/١.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ١٦٧/٢-١٦٨.

(٤) انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٣١٣/١

(٥) انظر: حاشية ابن حمدون ١٥٩/١.

الثالث: أن الشطر الثاني يفهم منه جواز تقدم الخبر بعد (ما)، فيقال: ما قائماً كان زيدٌ، وما كريماً زال زيدٌ، وهذا القول ذهب إليه الكرامي، وابن طولون[1].

والذي يظهر لي أنَّ الشطر الثاني ليس يخلو من فائدة كما تقدَّم، وأظهرها الثاني والثالث، وعليه فإنَّ القول بالحشو غيرُ راجح في هذا البيت.

باب (إنَّ) وأخواتها:

١٠- قال الناظم:

وَجَـائِزٌ رَفْعُـكَ مَعْطُوْفَـاً عَلَـى مَنْصُـوبِ (إنَّ) بَعْـدَ أَنْ تَسْـتَكْمِلاَ

وَأُلْحِقَـتْ بِـ(إِنَّ): (لكِـنَّ) وَ(أَنْ) مِـنْ دُوْنِ (لَيْـتَ) وَ(لَعَـلَّ) وَ(كَـأَنْ)[2]

ذكر ابن مالك في هذين البيتين جواز رفع المعطوف على اسم (إنّ) بعد استكمال الخبر، نحو: (إن زيداً قائم وعمرٌو)، وأنَّه يشاركها في ذلك: (أنَّ) و(لكنَّ) دون بقية أخواتها[3].

واستشعر الشاطبي القول بالحشو في الشطر الثاني من البيت الثاني، إذ قال عنه: «ففيه سُؤالٌ وهو أنْ يُقالَ: هذا الشطرُ حشوٌ لا معنى له؛ لأنَّه لو اقتصرَ على ذكرِ ثلاثةِ الأحرفِ- وهي المتقدمةُ- لاقتضى كلامُه اختصاصَ ذلك الحكمِ بها دونَ ما بَقِيَ، لأنَّ المسكوتَ عنه لا يجري على حكمِ المنطوقِ به، ولا يُحملُ كلامُه على ذلك، فصارَ ذكرُ البواقي منفيَّ الفائدةِ»[4].

(١) انظر: تنبيه الطلبة ٣٩٢/١، وشرح ابن طولون ٢٠٦/١.

(٢) الألفية ص ٩٥.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٤-١٧٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٣٣/١-٥٣٦، وشرح الألفية لابن جابر ٤٢/٢-٤٦.

(٤) المقاصد الشافية ٣٨٢/٢.

وجزم المكودي بالتتميم فذهب إلى أنَّ الناظم تمَّم البيت بالشطر الثاني، ولو استغنى عنه لم يخل بالمعنى[١]، وتابعه في ذلك الغَزّي وابن طولون، والخطيب الشربيني[٢]، وعزاه ابن حمدون إلى جمهور الشراح[٣].

وشرحه جماعة من شراح الألفية دون إشارة منهم للحشو[٤].

وأجاب الشاطبي عن قول من قال بالحشو بأنَّ الناظم نبَّه على بقية الأحرف في الشطر الثاني لفائدة التنكيت على مذهب المخالف، وأنَّه أراد أن يقول: إنَّ هذه الأحرف الثلاثة (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) هي المختصة بهذا الحكم، وليس بشامل لـ (ليت) و(لعلَّ) و(كأنَّ) كما ذهب إلى ذلك الفراء؛ فإنَّه أجاز في بقية الأحرف العطف بالرفع فيقال: (كأنّ زيداً أسدٌ وعمرٌو)، و(لعلَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو)، و(ليتَ زيداً قائمٌ وعمرٌو)[٥].

وذكر الشاطبي أنَّ هذا الموضع مماثل للموضع السابق في باب (كان) في قوله:

كَـذَاكَ سَـبْقُ خَبَـرٍ (مَـا) الْنَّافِيَـهْ فَجِـئْ بِهَـا مَتْلُـوَّةً لاَ تَالِيَـهْ[٦]

(١) انظر: شرح المكودي ٢٣٥/١.

(٢) انظر: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص ٢٧٧، وشرح الألفية لابن طولون ٢٥٨/١، وفتح الخالق المالك ٥٨٥/١.

(٣) انظر: حاشية ابن حمدون ١٩١/١.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٤-١٧٥، ومنهج السالك ٣١١/١-٣١٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٣٤/١-٥٣٦، وإرشاد السالك ٢٤٦/١-٢٤٩، وشرح الألفية لابن هانئ ٢٦٤/١-٢٦٦، وشرح الألفية لابن جابر ٤٥/٢-٤٦، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.الميلبي) ص ٣١٠-٣١١، وكاشف الخصاصة ص ٨٠ ، وتنبيه الطلبة ٤٥٠/١، والبهجة المرضية ص ١٢٤، وشرح الأشموني ٤٣٦/١.

(٥) لم أقف على مذهبه هذا في معاني القرآن، وعزي إليه في: شرح التسهيل ٥٢/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٥/٥، ومنهج السالك ٣٠٧/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٣٥/١.

(٦) انظر: المقاصد الشافية ٣٨٣/٢. وانظر: حاشية ابن حمدون ١٩١/١.

والظاهر لي رجحان ما ذكره الشاطبي، وبخاصة أنَّه تقدم للناظم موضع مماثل في باب (كان).

باب (ظنَّ) وأخواتها:

١١- قال الناظم:

وَكَـ(تَظُنُّ) اجْعَـلْ (تَقُـوْلُ) إِنْ وَلِـي مُسْـتَفْهَماً بِـهِ وَلَـمْ يَنْفَصِـلِ
بِغَيْـرِ ظَـرْفٍ أَوْ كَظَـرْفٍ أَوْ عَمَـلْ وَإِنْ بِـبَعْضِ ذِي فَصَـلْتَ يُحْتَمَـلْ[١]

ذكر ابن مالك في هذين البيتين جواز إجراء القول مجرى الظن عند أكثر العرب بشروط أربعة؛ أن يكون مضارعاً، وأن يكون مصدراً بتاء الخطاب، وأن يلي الاستفهام، وألا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير الظرف أو المجرور أو معمول الفعل[٢].

وبيَّن الشاطبي أنَّ على الناظم في هذا الموضع دَركاً من أربعة أوجه، والثالث منه في وقوع الحشو، قال: «والوجه الثالث من أوجه الدَّرْك: أن قوله: "وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ"، حشوٌ لا يُعطي زيادةَ فائدةٍ على ما يفهمُ له من الشطر الذي قبله؛ لأنَّ قوله: " وَلَمْ يَنْفَصِلِ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ" يُبيّنُ أنَّ الفصلَ بها مُحتَمَلْ، فكان الأولى به أنْ يأتيَ في هذا الشطرِ الثاني بالحكم الذي أغفلَ، وبيانِ ما أجملَ»[٣].

وقد أقرَّ الشاطبي بالحشو في هذا البيت، فقال عنه وعن بقية المآخذ التي

---

(١) الألفية ص ٩٨.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٢، ومنهج السالك ٣٦٥/١-٣٦٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٦٩/١-٥٧٠.

(٣) المقاصد الشافية ٥٠٩/٢.

ذكرها: «وهذه الأوجهُ قويّةُ الورودِ على الناظم، يصعُبُ الجوابُ عنها»[١]، وتابعه في هذا الإيراد ابن غازي المكناسي[٢].

ومن الغريب انفراد الشاطبي في هذا الموضع بإيراد مأخذ الحشو، وتسليمه به مع أنَّ الغالب عليه في شرحه هو دفاعه عن الناظم في مسألة الحشو.

وذهب المكودي إلى أنَّ هذا الشطر تصريح بما فهم من الشطر الذي قبله[٣]، وتابعه في ذلك ابن طولون[٤]، ودفع ابن حمدون ما ذهب إليه المكودي، قال: «الحق أنَّه منطوقٌ؛ لأنَّ القاعدة أنَّ النفيين إذا تكرَّرا فحذفهما معاً يكون منطوقاً»[٥].

ونقل ابن حمدون عن الشيخ يس أنَّ الأقرب عنده أنَّه احترز به من الفصل بها كلها[٦].

ولم أقف عند غير من تقدم ذكرهم على هذا الإيراد، فكثير من الشراح عرض للبيتين دون إشارة منهم للحشو أو التكرار[٧].

---

(١) المقاصد الشافية ٢/٥٠٩.

(٢) انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/٣٧٤.

(٣) شرح المكودي ١/٢٦٢.

(٤) انظر: شرح الألفية ١/٣٠٢.

(٥) حاشية ابن حمدون ١/٢١٥.

(٦) انظر: حاشية ابن حمدون ١/٢١٥، ولم أقف على قوله في حاشيته على التصريح.

(٧) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٢، ومنهج السالك ١/٣٦٥-٣٦٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٥٦٩-٥٧٠، وإرشاد السالك ١/٢٨٣-٢٨٧، وشرح الألفية لابن هانئ ١/٣٠١-٣٠٣، وشرح الألفية لابن جابر ٢/١٠٠-١٠٢، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر.د.الميلبي) ص ٤٠٨، وكاشف الخصاصة ص ٩٦، وتنبيه الطلبة ١/٤٩٠-٤٩٢، والبهجة المرضية ص ١٤٣، وشرح الأشموني ٢/٧٠-٧٦، وفتح الخالق المالك ١/٦٥٣-٦٥٤.

باب (أعلم وأرى) وأخواتها:

١٢- قال الناظم:

وَإِنْ تَعَـــــدَّيَا لِواحِـــــدٍ بِـــــلاَ هَمْـــزٍ فَلِاثنَـــيْنِ بِـــهِ تَوَصَّـــلا

وَالْثَـــانِ مِنْهُمَـــا كَثَـــانِي اثْنَـــيْ (كَسَـــا) فَهْـوَ بِـهِ فِـي كُـلِّ حُكْـمٍ ذُو ائْتِسَـا[١]

ذكر ابن مالك في هذين البيتين أنَّ(علم) بمعنى (عرَف) و(رأى) بمعنى (أبصر) يتعديان إلى مفعول واحد؛ فإنْ دخلت عليهما همزةُ التعدية تعديَا إلى اثنين، نحو: (أعلمت أخاك الخبر)، ويكون حكم الثاني منهما كحكم ثاني مفعولي (كسَا) في كون الثاني غير الأول، وفي جواز حذفهما، وحذف أحدهما اختصاراً واقتصاراً، وغير ذلك من أحكام[٢].

وذهب ابن غازي المكناسي إلى أنَّ الشطر الثاني من البيت الثاني يغني عنه الشطر الأول، قال: «قوله: "وَالْثَانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ (كَسَا)" يغني عن الشطرِ بعدَه، فلو عوَّضَ الشطرَ الثانيَ بأنْ يقولَ مثلاً: "ومن يُعلق هاهنا فما أسا" لكانَ أجودَ»[٣]، وتابعه ابن حمدون، ونصَّ على أنَّه حشو؛ لأن الذي أفاده هو الذي يفيده التشبيه التام في قوله:" كَثَانِي اثْنَيْ (كَسَا)"[٤].

وذكر الصبان أنَّه أتى بالشطر الثاني دفعاً لما قد يتوهم من أنَّ التشبيه في بعض الأحكام فقط، لكنَّه استحسن استصلاح ابن غازي المكناسي السابق ذكره[٥].

---

(١) الألفية ص ٩٨.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٤-٢١٥، ومنهج السالك ١/٣٧٣-٣٧٤، والمقاصد الشافية ٢/٥٢٠-٥٢٧.

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق ١/٣٧٨.

(٤) انظر: حاشية ابن حمدون ١/٢١٨.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٢/٣٦.

وعرض لشرحه أبو حيان والمرادي وكثير من الشراح دون إشارة منهم للحشو[1].

والذي يظهر لي أنَّ الشطر الثاني فيه إشكال؛ لأنَّه لو حمل على أنَّه أراد به النص على التشبيه في كل الأحكام لا بعضها ليخرج عن الحشو فهو معترض من جهة أنَّ التعليق جائز في (أعلم) ممتنع في (كسا)[2]، فعدم إيراده أولى ليحمل التشبيه في بعض الأحكام.

باب نائب الفاعل:

١٣- قال الناظم:

وَالثَّـانِيَ الْتَّـالِي (تَـا) الْمُطَاوِعَـهْ كَـالأَوَّلِ اجْعَلْـهُ بِـلا مُنَازَعَـهْ[3]

ذكر ابن مالك في هذا البيت أن الفعل المبني للمفعول إذا كان مفتتحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أوله وثانية[4].

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٤-٢١٥، ومنهج السالك ١/٣٧٣-٣٧٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٥٧٣، وإرشاد السالك ١/٢٩١-٢٩٢، وشرح الألفية لابن هانئ ١/٣٠٥، وشرح الألفية لابن جابر ٢/١٠٦، والمقاصد الشافية ٢/٥٢٠-٥٢٧، وشرح المكودي ١/٢٦٤-٢٦٥، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.الميلبي) ص ٤١٦-٤١٧، وكاشف الخصاصة ص ٩٨ ، وتنبيه الطلبة ١/٤٩٦-٤٩٧، والبهجة المرضية ص ١٤٥، وفتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص ٣١١-٣١٢، وشرح الأشموني ٢/٨١-٨٢، وشرح الألفية لابن طولون ١/٣٠٦، وفتح الخالق المالك ١/٦٦٢.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٧٣، وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/٣٧٧، وحاشية الصبان ٢/٣٦.

(٣) الألفية ص ١٠١.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٣١-٢٣٢، ومنهج السالك ٢/٤١٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٥٩٩-٦٠٠.

وذهب المكودي إلى وقوع الحشو في البيت، قال: «و"بِلا مُنَازَعَهْ" متعلقٌ بـ(اجعلْه)، وهو تتميمٌ للبيتِ؛ لصحةِ الاستغناءِ عنه»[(١)]، وتابعه في ذلك الغَزّي[(٢)].

أمَّا غير المكودي من شراح الألفية فكثير منهم عرض لشرح البيت دون إشارة إلى الحشو[(٣)]، وذهب ابن جابر إلى أنَّ ابن مالك أشار بقوله: "بِلا مُنَازَعَهْ" إلى أنَّ هذا الحكم لا خلاف فيه[(٤)].

والذي يظهر لي أنَّ هذه العبارة حشو؛ وأمَّا تعليل ابن جابر فيضعفه أنَّ النحويين لم يذكروا خلافاً في هذا الحكم.

باب الاشتغال:

١٤- قال الناظم:

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيْحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ [(٥)]

ذكر ابن مالك قبل هذا البيت مسائلَ من الاشتغال يتحتم فيها نصب المشغول عنه أو رفعه أو رجحان النصب أو جواز الوجهين على السواء، ثم ذكر في هذا

(١) شرح المكودي ٢٧٩/١.

(٢) انظر: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص ٣٣٧.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٣١-٢٣٢، ومنهج السالك ٤١٥/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٩٩/٢-٦٠٠، وإرشاد السالك ٣١٩/١، وشرح الألفية لابن هانئ ٣٣١/٢-٣٣٢، والمقاصد الشافية ١٦/٣-١٧، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.العواجي) ص ١٧٤-١٧٥، وكاشف الخصاصة ص ١٠٥-١٠٦، وتنبيه الطلبة ٥١٨/١-٥١٩، والبهجة المرضية ص ١٥٦، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٤٠٠/١-٤٠١، وشرح الأشموني ١٢٨/٢، وشرح الألفية لابن طولون ٣٢٨/١-٣٣٠، وفتح الخالق المالك ٧٢١/٢.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن جابر ١٤٠/٢.

(٥) الألفية ص ١٠٣.

البيت أنَّ الرفع يترجح في غير ما ذكره، نحو: (زيدٌ ضربته)[1].

وهذا البيت شرحه بعض الشراح دون ذكرٍ للحشو فيه[2]، وبعضهم يرى فيه حشواً.

قال أبو حيان: «النصفُ الثاني من هذا البيتِ حشوٌ لا فائدةَ فيه»[3]، وتابعه في ذلك المكودي وابن طولون[4]، ولم يذكروا وجه الحشو فيه، وبيَّنه ابن جابر، قال: «حَمَلَه بعضُهم على أنَّ المرادَ به: وإذ قد تبيَّنَ لك مواضعُ النَّصبِ وجوباً وترجيحاً وتخييراً فافعل ما أُبيحَ لك ودعْ ما لم يُبَحْ لك، وجَعَلَ ذلك حشواً لا فائدةَ فيه، والذي يظهرُ لي أنَّ الأمر بخلافِ ما قالَ»[5].

وذهب ابن جابر والشاطبي وغيرهما إلى دفع الحشو في هذا البيت[6]، ومجمل ما ذكره شراح الألفية في معنى هذا الشطر غير المعنى السابق الذي يصير به حشواً أربعة أوجه:

الأول: أنَّ الناظم نبَّه بهذا الشطر على أنَّ الفعل الظاهر يباح أن يكون مفسِّراً

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤١، ومنهج السالك ٤٤٧/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦١٨/٢.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦١٨/٢، وإرشاد السالك ٣٣٥/١، وشرح الألفية لابن هانئ ٣٥٣/٢، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.العواجي) ص ٢٤٣، وكاشف الخصاصة ص ١٠٣، وتنبيه الطلبة ٥٣٩/١، وإتحاف ذوي الاستحقاق ١٠/٢، والبهجة المرضية ص ١٦٣، وشرح الأشموني ١٥٥/٢، وفتح الخالق المالك ٧٥٦/٢.

(٣) منهج السالك ٤٤٧/٢.

(٤) انظر: شرح المكودي ٢٩٦/١، وشرح الألفية لابن طولون ٣٤٦/١.

(٥) شرح الألفية ١٦٦/٢.

(٦) انظر: شرح الألفية لابن جابر ١٦٦/٢-١٦٧، والمقاصد الشافية ١٠٥/٣-١٠٦، وإتحاف ذوي الاستحقاق ١٠/٢، وحاشية الصبان ٨٠/٢-٨١، وحاشية ابن حمدون ٢٤٦/١.

لفعلٍ مقدر إذا كان ذلك ممكناً من جهة المعنى؛ فحيث أمكن من جهة المعنى فافعله، وإذا لم يمكن من جهة المعنى فلا تفعله، كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾[1]، فـ(فعلوه) لا يصح أن يكون مفسراً؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن يكون (الزبر) – صحائف الأعمال– ظرفاً لفعلهم، وهذا معنى غير صحيح؛ لأنهم لم يفعلوا فيها شيئاً، والصحيح أن (فعلوه) صفة لـ (كل)، و(في الزبر) خبر عنها.

وهذا القول ذهب إليه ابن جابر[2].

الثاني: أنَّ الناظم أراد بهذا الشطر التنبيه على أنَّ الوجه الجائز في هذا القسم والذي قبله يجوز التكلم به والقياس عليه، وإن لم يكن هو الوجه المختار، وألا يتوهم متوهم أن المرجوح في تلك المسائل موقوف على السماع، فنحو: (زيدٌ ضربته) الراجح فيه الرفع لكنَّ الوجه المرجوح وهو النصب مقيس، وكذلك نحو: (أزيد ضربته) الرفع فيه قياس، وإن كان مرجوحاً.

وهذا القول ذكره الشاطبي[3]، وتابعه بعضهم[4].

الثالث: أنَّه أراد التنبيه على قصده بالتمثيل بـ(حيثما) في قوله:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ الْسَّابِقُ ما يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، كَـ(إِنْ) وَ(حَيْثُما)[5]

ففي هذا البيت ذكر تحتّم نصب الاسم المشغول عنه إذا تلا ذلك الاسمُ أداةً من الأدوات التي تختص بالفعل، ومثَّل بأداتين هما (إنْ) و(حيثما)، أمَّا تمثيله

(١) القمر: آية ٥٢.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن جابر ٢/١٦٦-١٦٧.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٣/١٠٦.

(٤) انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٠، وحاشية الصبان ٢/٨٠-٨١، وحاشية ابن حمدون ١/٢٤٦.

(٥) الألفية ص ١٠٢.

بـ(إنْ) فلا إشكال فيه؛ لأنَّه يجوز أن يليها الفعل ظاهراً ومضمراً في سعة الكلام، فيقال: (إن زيداً أكرمتَه أكرمَكَ)، وأمَّا تمثيله بـ(حيثما) ففيه إشكال؛ لأنَّ (حيثما) وأدوات الشرط سوى (إن) وأدوات الاستفهام سوى الهمزة يجب أن يليها الفعل ظاهراً إلا أن يضطر شاعر فيجوز في الضرورة أن يليها الاسم على تقدير إضمار فعل[1].

وحيث لم يبين في ذلك الموضع ما يزيل به الإشكال فإنَّه استدرك هنا فبين أنَّ ما تقدم من الأقسام إنما يقاس منه على ما قاسته العرب، وما لم تقسه ومحله الضرورة كوقوع الاسم منصوباً بعد (حيثما) فلا يقاس عليه.

وهذا القول ذكره الشاطبي أيضاً[2].

الرابع: أنَّه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا المعنى ذكره الكرامي، قال: «ويحتمل أن يكون أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر»[3].

والذي يظهر لي أن البيتَ خالٍ من الحشو، وأقرب الأقوال السابقة التي يمكن أن يحمل عليها البيت هو المعنى الثاني؛ لأنَّ توهم كون المرجوح فيما سبق من مسائل غير مقيس وارد، ومن ثم فدفع هذا التوهم له وجاهة، وأما المعنى الأول فبعيد ولم يرد له ذكر في كلام الناظم، ومثله المعنى الثالث فبينه وبين البيت الذي أريد به التنبيه عليه خمسة أبيات، وأما المعنى الرابع فغريب جدًّا، ولا يقبل مثله في تفسير متن نحوي.

١٥- قال الناظم:

وَعُلْقَـــــةٌ حَاصِـــــلَةٌ بِتَـــــابِعِ كَعُلْقَـةٍ بِـنَفْسِ الاسْـم الْوَاقِـعِ[4]

(١) انظر: المقاصد الشافية ٣/٨١-٨٤.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٣/١٠٦.

(٣) تنبيه الطلبة ١/٥٣٩.

(٤) الألفية ص ١٠٤.

أراد ابن مالك أنَّ العامل الذي اشتغل عن الاسم السابق إذا عمل في أجنبي عنه ثم أتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق فإنَّ الملابسة تحصل به كما تحصل بالسببي، وينزل قولهم: (أزيداً ضربت رجلاً يحبه؟) منزلة قولهم: (أزيداً ضربت محبه؟)[١].

وهذا البيت شرحه كثير من الشراح دون ذكرٍ للحشو فيه[٢]، أمَّا أبو حيان فقال: « وقوله: (الواقع) صفةٌ للاسمِ، وكأنَّه حشوٌ لتكميلِ البيتِ؛ إذْ لا يظهرُ له معنى»[٣].

وبيَّن الشاطبي أنَّ ابن مالك سمَّى الاسم واقعاً من جهة كونه واقعاً على الضمير وعاملاً فيه، وأنَّ هذه عبارة كوفية يسمون الفعل المتعدي واقعاً؛ فالاسم الذي اشتغل به الفعل إذا اضيف إلى ضمير كان عاملاً فيه الجر، ويكون واقعاً حقيقة ومتعديا في نحو: (أزيدا أكرمت محبه؟)[٤].

وعلى المعنى الذي ذكره الشاطبي لا أرى أن قوله:(الواقع) حشو؛ لتضمنه فائدة وإيضاحًا للمعنى.

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤٢-٢٤٣، وإرشاد السالك ٣٣٧/١، وشرح الألفية لابن جابر /١٦٩-١٧١.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٤٢-٢٤٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦١٩/٢، وإرشاد السالك ٣٣٧/١، وشرح الألفية لابن هانئ ٣٥٥/٢-٣٥٦، وشرح الألفية لابن جابر /١٦٩-١٧١، وشرح المكودي ٢٩٩/١، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.العواجي) ص ٢٤٧-٢٤٨، وكاشف الخصاصة ص ١١٤، وتنبيه الطلبة ٥٤١/١، والبهجة المرضية ص ١٦٤، وشرح الأشموني ١٥٧/٢، وشرح الألفية لابن طولون ٣٤٧/١، وفتح الخالق المالك ٧٥٩/٢-٧٦٠، وحاشية الصبان ٨٤/٢.

(٣) منهج السالك ٤٥٢/٢.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ١١٨/٣-١١٩.

باب التنازع في العمل:

١٦- قال الناظم:

وَأَعْمِـلِ الْمُهْمَـلَ فِـي ضَـمِيْرِ مَـا تَنَازَعَـاهُ، وَالْتَـزِمْ مَـا الْتُزِمَـا[١]

ذكر ابن مالك أنَّ العاملين إذا تنازعا في العمل وأعملت أحدهما في الظاهر فأعمل المهمل في ضمير ذلك الاسم الظاهر[٢].

قال أبو حيان: « وقوله:"وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا" حشوٌ»[٣]، ولم يوافقه فيما ذهب إليه كثير من شرّاح الألفية، وذكروا لهذه العبارة أربعة مقاصد:

الأول: أن يكون المراد التنبيهَ على التزام مطابقة الضمير للظاهر؛ فإن كان الظاهر مفرداً كان الضمير مفرداً، وإن كان الظاهر غير مفرد كان الضمير مطابقاً له في تثنيته أو جمعه، وقد مثل لذلك في البيت التالي بقوله:

كَـ(يُحْسِنانِ وَيُسِـيءُ ابْناكَـا) وَ(قَـدْ بَغَـى وَاعْتَـدَيا عَبْـداكا)[٤]

وذهب إلى حمل العبارة على هذا المعنى ابن الناظم[٥] وجماعة من شراح الألفية[٦]، وجعله المرادي والمكودي والكرامي والأشموني وابن طولون أول الأوجه التي تحمل عليه هذه العبارة[٧]، وجعله ابن جابر ثاني الوجهين اللذين ذكرهما[٨].

---

(١) الألفية ص ١٠٥.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٤-٢٥٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٣٦/٢.

(٣) منهج السالك ٤٧٦/٢.

(٤) الألفية ص ١٠٥.

(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٦) انظر: إرشاد السالك ٣٤٩/١، وشرح الألفية لابن هانئ ٣٧٥/٢، ومقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.العواجي) ص ٣١٣، وكاشف الخصاصة ص ١٢٢، والبهجة المرضية ص ١٦٩.

(٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٣٧/٢، وشرح المكودي ٣١١/١، وتنبيه الطلبة ٥٥٦/١، وشرح الأشموني ١٨٣/٢، وشرح الألفية لابن طولون ٣٦١/١.

(٨) انظر: شرح الألفية ١٩٥/٢-١٩٦.

الثاني: أن يكون المراد بهذه العبارة ما سيذكره بعدُ من وجوب التزام حذف الضمير من الأول في بعض المواضع، وتأخيره في بعضها.

وهذا الوجه الثاني عند المرادي[١]، والثالث عند المكودي والكرامي وابن طولون[٢].

الثالث: أن يكون المراد بهذه العبارة التزام عدم حذف العمدة، ويُؤخذ منها جواز حذف الفضلة كحذف ضمير المفعول معمولًا للثاني.

وهذا الوجه هو الثالث عند المرادي[٣]، والأول عند ابن جابر[٤]، والثاني عند المكودي والكرامي والأشموني وابن طولون[٥].

الرابع: أنَّ يكون المراد منها التنبيه على وجه الرد على الكسائي والفراء فيما ذهبا إليه عند إعمال الثاني، فإنَّ الكسائي ذهب إلى حذف الضمير المرفوع وتابعه في ذلك بعض النحويين[٦]، ووجه الرد عليه بهذه العبارة أنَّ العرب التزمت الإتيان لكل فعل بفاعله وعدم حذفه فالتزم ما التزمته العرب.

وأما الفراءُ فذهب إلى أنَّ إضمار الفاعل قبل الذكر ممنوع[٧]، وحكى ابن مالك

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٣٧/٢.

(٢) انظر: شرح المكودي ٣١١/١، وتنبيه الطلبة ٥٥٦/١، وشرح الألفية لابن طولون ٣٦١/١.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٣٧/٢.

(٤) انظر: شرح الألفية ١٩٥/٢.

(٥) انظر: شرح المكودي ٣١١/١، وتنبيه الطلبة ٥٥٦/١، وشرح الأشموني ١٨٣/٢، وشرح الألفية لابن طولون ٣٦١/١.

(٦) انظر: الأصول ٢٤٤/٢، والمسائل الحلبيات ص ٢٣٧، والتبصرة والتذكرة ١٤٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٥، ومنهج السالك ٤٧٦/٢.

(٧) انظر: الأصول ٢٤٤/٢، والمسائل الحلبيات ص ٢٣٨، والتبصرة والتذكرة ١٤٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١.

عنه أنَّه يضمر مؤخراً في نحو: (ضربني وضربت قومك هم)[1]، ووجه الرد عليه بهذه العبارة أنَّ العرب التزمت بالفاعل إذا كان ضميرًا الاتصال ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع المحصورة، وهذا الموضع ليس منها فلا بد فيه من الرجوع إلى الأصل وهو الاتصال، فإن قيل: هنا موجب؛ إذ يلزم من الاتصال الإضمار قبل الذكر فيدفعه أن الإضمار قبل الذكر موجود في كلام العرب[2].

وهذا القول أول القولين اللذين ذكرهما الشاطبي في بيان ما أفدته هذه العبارة[3].

والذي يظهر لي أنَّ العبارة ليست بحشو؛ لما ذكر من إفادتها للمعاني السابقة، وأقربها هو المعنى الأول؛ لدلالة البيت التالي في الألفية عليه، ويليه في القرب الثاني والثالث، أما الرابع فوجه بعيد لا دليل عليه من قول ابن مالك وسياق كلامه.

باب الحال:

١٧- قال الناظم:

وَكَوْنُـــهُ مُنْـــتَقِلاً مُشْـــتَقًّا يَغْلِـبُ، لكِـنْ لَـيْسَ مُسْـتَحِقّا[4]

ذكر ابن مالك في هذا البيت أن الحال يكون منتقلاً مشتقًّا، وذلك غالب لا واجب.

قال المكودي: «"لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقّا" تتميمٌ للبيت؛ لجوازِ الاستغناءِ عنه

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٤٦/٢، وشرح التسهيل ١٧٤/٢، ومنهج السالك ٤٧٧/٢.
(٢) انظر: الأصول ٢٤٤/٢، والتبصرة والتذكرة ١٤٩/١-١٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٥.
(٣) انظر: المقاصد الشافية ١٩٥/٣-١٩٧.
(٤) الألفية ص ١١١.

بـ(يَغْلِبُ)»[1]، وتابعه في ذلك ابن طولون[2].

وعرض لشرح البيت كثير من الشراح دون ذكرٍ للحشو فيه[3].

وفي ردِّ ما ذهب إليه المكودي وجهان:

الأول: ما ذهب إليه الشاطبي من أنَّ المذكور بعد هذا البيت من المواضع التي يكثر فيها مجيء الحال جامدة لم يصرح فيها الناظم بالقياس، والكثرة تحتمل أن تبلغ مبلغ القياس وتحتمل ألا تبلغ ذلك، فدلت العبارة "لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقًّا" على أن تلك المواضع يقاس عليها[4].

الثاني: أن الغالب قد يطلق على الواجب في الفصيح، فأورد الناظم هذه العبارة لرفع ذلك الإيهام[5].

وبهذين الوجهين يتضح أن العبارة لها غرض ودلالة، وليست تتميماً للبيت.

١٨- قال الناظم:

أو كَانَ جُزْء مَا لَهُ أُضِيْفَا أوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيْفَا[6]

ذكر ابن مالك في هذا البيت موضعين من مواضع مجيء صاحب الحال

---

(١) شرح الألفية ٣٦٢/١.

(٢) انظر: شرح الألفية ٤٠٦/١.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١١-٣١٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٩٣/٢-٦٩٤، وإرشاد السالك ٤٠٣/١، وشرح الألفية لابن هانئ ٤٧٨/٢-٤٨١، وشرح الألفية لابن جابر ٢٩١/٢-٢٩٢، وكاشف الخصاصة ص ١٤٥-١٤٦، وتنبيه الطلبة ٦١٤٠/٢-٦١٥، والبهجة المرضية ص ١٨٩، وشرح الأشموني ٢٨٥/٢، وفتح الخالق المالك ٨٩٦/٢.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٤٣١/٣.

(٥) انظر: حاشية ابن حمدون ٣٠٢/١-٣٠٣.

(٦) الألفية ص ١١٢.

مضافاً إليه، وهو أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء به عن الأول[1].

وذهب ابن جابر والمكودي والخطيب الشربيني إلى أنَّ قوله: "فَلاَ تَحِيْفَا" حشو أو تتميم[2]، قال ابن جابر: «وأمَّا قول المصنف: "فَلاَ تَحِيْفَا" فحشوٌ»[3].

وعرض لشرح البيت كثيرٌ من الشراح دون ذكرٍ للحشو فيه[4].

أما الشاطبي فذكر فائدتين في قوله: "فَلاَ تَحِيْفَا":

الأولى: أن يكون المراد: فلا تحف فتعامل ما ليس كالجزء معاملة الجزء والعكس؛ ففي نحو: (أعجبني مال زيدٍ تاجراً) لا يجوز نصب الحال من المضاف إليه (زيد)؛ لأن المال ليس كالجزء من المضاف إليه، إذ لا يقال: (أعجبني زيدٍ تاجراً) وأنت تريد ماله، كما تقول: (أعجبني زيد ماشياً)، وأنت تريد: (أعجبني حسنُ زيدٍ ماشياً)، وكذلك لا تمنع نصب الحال في قولك: (أعجبني حسنُ زيدٍ ماشياً) كما تمنع: (أعجبني مال زيدٍ تاجراً)[5].

الثانية: أن يكون قوله: "فَلاَ تَحِيْفَا" إشارة إلى التنكيت على من أجاز الحال من المضاف إليه بإطلاق؛ إذ المجيز لذلك إنما أجازه بناء على ما وجده جائزاً في

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٧٠٧/٢، وإرشاد السالك ٤٠٣/١، وشرح الألفية لابن هانئ ٤٧٨/٢-٤٨١،

(٢) انظر: شرح الألفية لابن جابر ٣١٣/٢، وشرح المكودي ٣٧٣/١، وفتح الخالق المالك ٩١٢/٢.

(٣) شرح الألفية ٣١٣/٢.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٥-٣٢٧، ومنهج السالك ٦٦٩/٢-٦٧١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٠٧/٢، وإرشاد السالك ٤١١/١-٤١٢، وشرح الألفية لابن هانئ ٥٢٣/٢-٥٢٤، والمقاصد الشافية ٤٦٦/٣، وكاشف الخصاصة ص ١٤٨-١٤٩، وتنبيه الطلبة ٢/ ٦٢٤، والبهجة المرضية ص ١٩٢، وإتحاف ذوي الاستحقاق ١٠٨/٢، وشرح الأشموني ٣٠٥/٢، وشرح الألفية لابن طولون ٤١٣/١.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٤٦٦/٣.

المسائل الثلاث المستثناه من المنع، "فكأنَّه اعتبرَ المضافاتِ كلَّها اعتباراً واحداً، وهذا حيفٌ في النظرِ، وتقصيرٌ في الاعتبارِ، فالحقُّ في ذلك التفصيلُ، وأن يجازَ حيثُ وُجدَ المجيزُ، ويمنعَ حيثُ وُجِدَ المانعُ »[1].

ومن العجيب أنَّ ابن جابر مع نصِّه على الحشو ذكر معنيين لهذه العبارة؛ أحدهما أن يكون مراده: لا تمل فتجاوز المواضع الثلاثة المذكورة، والآخر: أن يكون مراده: لا تحف عليَّ في الرد؛ لأني خالفت النحويين في هذين الموضعين؛ لأنَّ أكثر النحويين لا يجيزون مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف يقتضي العمل في المضاف إليه، ويمنعون ما عدا ذلك[2]، وتابعه في هذا الأخير ابن حمدون[3].

والذي يظهر لي أن العبارة ليست بحشو؛ لاحتمال دلالتها على المعاني المذكورة، وأقربها هو الثاني الذي ذكره الشاطبي.

باب حروف الجر:

١٩- قال الناظم:

(عَلَى) لِلاسْتِعْلاَ وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ) بِـ(عَنْ) تَجَاوُزَاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ) وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلاَ[4]

ذكر ابن مالك في هذين البيتين بعض معاني (على) و(عن) فذكر ثلاثة معانٍ لـ(على)، وهي الاستعلاء، والظرفية بمعنى (في)، والمجاوزة بمعنى (عن)، وذكر ثلاثة معانٍ أيضاً لـ(عن)، وهي المجاوزة وبمعنى (بعد) –البعدية–، والاستعلاء

(١) المقاصد الشافية ٤٦٦/٣.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن جابر ٣١٣/٢.

(٣) انظر: حاشية ابن حمدون ٣٠٩/١.

(٤) الألفية ص ١١٦.

بمعنى (على)[1].

وذهب أبو حيان والمكودي والكرامي وابن طولون والخطيب الشربيني إلى أنَّ الشطر الثاني من البيت الثاني حشوٌ؛ لأنَّه سبق في البيت الذي قبله أن (على) تجيء بمعنى (عن)[2]، وزاد أبو حيان بأنَّ أرجوزته مبنية على الاختصار، وهو بذلك خالف قوله في خطبة الأرجوزة:

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوْجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ[3]

ولم أقف على من قال بالحشو في هذا الموضع من شراح الألفية غير من تقدم ذكرهم[4]، ويظهر لي صواب قولهم، وأنَّ هذا الشطر حشو كما ذكروا.

باب إعمال اسم الفاعل:

٢٠- قال الناظم:

وَكُلٌّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُوْلٍ بِلاَ تَفَاضُلِ[5]

ذكر ابنُ مالكٍ في هذا البيت أنَّ اسم المفعول حكمه حكمُ اسم الفاعل في

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٧-٣٦٨، ومنهج السالك ٣/٨٧٤-٦٧١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٥٩-٧٦١.

(٢) انظر: منهج السالك ٣/٨٨٥، وشرح المكودي ١/٤٠٧، وتنبيه الطلبة ٢/ ٦٦٨، وشرح الألفية لابن طولون ١/٤٤٤، وفتح الخالق المالك ٢/٩٩٥-٩٩٦.

(٣) انظر: منهج السالك ٣/٨٨٥.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٧-٣٦٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٦١، وإرشاد السالك ١/٤٥٣-٤٥٥، وشرح الألفية لابن جابر ٣/٤٦-٤٧، والمقاصد الشافية ٣/٦٦١، وكاشف الخصاصة ص ١٦٦، والبهجة المرضية ص ٢٠٥، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٣٢، وشرح الأشموني ٢/٤٠٤-٤٠٨.

(٥) الألفية ص ١٢٣.

جميع ما لاسم الفاعل من أحكام بالشروط المذكورة في اسم الفاعل[١].

وذهب المكودي إلى وقوع الحشو في البيت، قال: «و"بِلاَ تَفَاضُلِ" تتميم البيت؛ لصحة الاستغناءِ عنه بما قبلَه» [٢]، وتابعه في ذلك ابن طولون[٣].

وعرض لشرح البيت كثير من الشراح دون ذكرٍ للحشو فيه[٤].

والذي يظهر لي أنَّ هذه العبارة ليست بحشو؛ لأنَّ قوله: "يُعْطَى اسْمَ مَفْعُوْلٍ" ليس فيه النص على عدم المفاضلة، أما العبارة ففيها النص على التساوي بين اسم الفاعل واسم المفعول، وعدم المفاضلة بينهما.

باب أبنية المصادر:

٢١- قال الناظم:

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً (فِعَالا) أَوْ (فَعَلاَنَاً) -فَادْرِ- أَوْ (فُعَالا) [٥]

ذكر ابن مالك أنَّ (فَعَلَ) اللازم يكون مصدره على (فُعُول)، مثل: (قَعَدَ قُعُوداً)،

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٨٦٠/٢، وشرح الألفية لابن جابر ١٥٠/٣، والمقاصد الشافية ٣١٤/٤.

(٢) شرح المكودي ٤٧١/١.

(٣) انظر: شرح الألفية ٥٠٣/١.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٣٢-٤٣٣، ومنهج السالك ١٢٠٦/٤-١٢٠٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٦٠/٢، وإرشاد السالك ٥٣٨/١-٥٣٩، وشرح الألفية لابن جابر ١٥٠/٣، والمقاصد الشافية ٣١٤/٤، وكاشف الخصاصة ص ١٩٧، وتنبيه الطلبة ٧٤٤/٢، والبهجة المرضية ص ٢٣٧، وإتحاف ذوي الاستحقاق ١٥٤/٢، وشرح الأشموني ٥٨١/٢، ، وفتح الخالق المالك ١١٤١/٢.

(٥) الألفية ص ١٢٣.

ثم استثنى من اطراد (فُعُول) الأوزان المذكورة في البيت[١]، وقوله: "فَادْرِ" بمعنى: فاعلم ذلك[٢].

وذهب أبو حيان إلى أنَّ قوله: "فَادْرِ" حشوٌ[٣]، وأمَّا أكثر شراح الألفية فشرحوا البيت دون ذكرٍ للحشو فيه[٤].

وذكر الشاطبي أنَّ قوله: "فَادْرِ" تأكيدٌ لمعنى الكلام، قال: «وقوله: "فَادْرِ" تأكيدٌ لمعنى الكلامِ، كأنَّه يقولُ: ليس (الفُعُول) في (فَعَلَ) اللازم بمطَّردٍ على الإطلاق، وإنَّما يكون مطَّرِداً في غير ما اطَّرَدت فيه هذه الأبنيةُ، فاعلم ذلك ولا تُهمله»[٥].

والذي يظهر لي أن هذه العبارة حشو كما ذهب إلى ذلك أبو حيان.

باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها:

٢٢- قال الناظم:

وَ(فَعْلٌ) أوْلَى وَ(فَعِيْلٌ) بِـ(فَعُلْ) كَـ(الْضَّخْمِ) وَ(الْجَمِيْلِ) وَالْفِعْلُ (جَمُلْ)[٦]

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٣٤، ومنهج السالك ١٢١٠/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٦٣/٢، وشرح المكودي ٤٧٥/١.

(٢) انظر: تنبيه الطلبة ٧٤٩/٢.

(٣) انظر: منهج السالك ١٢١٢/٤.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٣٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٦٣/٢، وإرشاد السالك ٥٤١/١، وشرح الألفية لابن جابر ١٥٥/٣، والمقاصد الشافية ٣٣٢/٤، وكاشف الخصاصة ص ١٩٨-١٩٩، وتنبيه الطلبة ٧٤٩/٢، والبهجة المرضية ص ٢٣٨، وإتحاف ذوي الاستحقاق ١٥٥/٢، وشرح الأشموني ٥٨٥/٢، وشرح الألفية لابن طولون ٤/٢-٦، وفتح الخالق المالك ١١٤٨/٢-١١٤٩.

(٥) المقاصد الشافية ٣٣٢/٤.

(٦) الألفية ص ١٢٦.

ذكر ابن مالك أنَّه كثُر مجيء اسم الفاعل من الفعل (فَعُلَ) على زنة: (فعْل) و(فَعِيْل)، كـ(ضخْم) من الفعل (ضخُمَ) و(جَمِيل) من الفعل (جَمُل)[١].

وذهب ابن جابر إلى أنَّ في البيت حشواً، قال: «وقوله: "وَالْفِعْلُ (جَمُلْ)" حشوٌ»[٢]، ولم أقف على من تابعه في ذلك من الشراح[٣].

ودفع الشاطبي القول بالحشو في البيت، وذهب إلى أنَّه أورد الفعل من باب التحرز؛ لأنَّ جميل يحتمل أن يكون صفة للفاعل من الفعل (جَمُل)، ويحتمل أن يكون صفة للمفعول؛ لأنَّه يقال: (جَمَلَ فلانٌ الشَّحْمَ)؛ أي: أَذَابَه، و(جُمِل هُوَ)؛ أي: أُذِيب، فهو (مَجْمُولٌ) و(جَمِيلٌ)، كـ(مَجْروحٍ) و(جَرِيحٍ)، فذكر الفعل ليتعين مقصوده[٤]، وتابعه في ذلك ابن غازي المكناسي وابن حمدون[٥].

والذي يظهر لي أنَّ هذه العبارة حشو؛ لضعف ما ذهب إليه الشاطبي، لأنَّ كون فعله (جمُل) -بالضم- معلوم من صدر البيت[٦].

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤١، ومنهج السالك ٤/١٢٣٥-١٢٣٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٨٦٩-٨٧٠.

(٢) شرح الألفية لابن جابر ٣/١٦٦.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤١، ومنهج السالك ٤/١٢٣٥-١٢٣٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٨٦٩-٨٧٠، وإرشاد السالك ١/٥٥١، وشرح المكودي ١/٤٨٩، وكاشف الخصاصة ص ٢٠٤، وتنبيه الطلبة ٢/٧٦٢-٧٦٣، والبهجة المرضية ص ٢٤٠، وشرح الأشموني ٢/٥٩٦، وشرح الألفية لابن طولون ٢/١٤، وفتح الخالق المالك ٢/١١٦٦.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٤/٣٧٨.

(٥) انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٦٠، وحاشية ابن حمدون ١/٤٠٦.

(٦) انظر: حاشية الصبان ٢/٣٢٠.

باب التعجب:

٢٣- قال الناظم:

وَتِلْـوَ (أَفْعَـلَ) انْصِـبَنَّهُ كَـ(مَا أَوفَـى خَلِيْلَيْنَـا! وَأَصْـدِقْ بِهِمَـا!)[١]

ذكر ابن مالك في هذا البيت أنَّ ما بعد (أَفْعَل) في صيغة التعجب (ما أَفْعَلَه) ينصب؛ لكونه مفعولاً، ثم مثَّل للنصب بهذه الصيغة بقوله: (ما أَوفَى خَلِيْلَيْنَا!)، ومثل أيضاً للصيغة الثانية بقوله: (وَأَصْدِقْ بِهِمَا!)، وهي خارجة عن حكم النصب الذي صدر به البيت[٢].

وأكثر الشراح عرضوا لشرح البيت دون إشارة إلى مخالفة المثال الثاني للحكم الذي صدر به البيت[٣].

وأمَّا من استشكل من الشراح تمثيله بالصيغة الثانية فلهم في ذلك موقفان:

الأول: أنَّه أراد التمثيل لصيغتي التعجب، كما أراد بيان حكم ما يلي (أَفْعَلَ) وهو النصب بالنصِّ منه على ذلك، وبيان حكم ما يلي (أفْعِلْ) وهو الجر بالباء بدلالة مثاله عليه.

وذهب إلى ذلك ابن جابر[٤].

---

(١) الألفية ص ١٢٨.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٥٩، ومنهج السالك ١٣١٣/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٨٥/٢-٨٨٧.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٥٩، ومنهج السالك ١٣١٣/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٨٥/٢-٨٨٧، وإرشاد السالك ٥٦٢/١-٥٦٣، والمقاصد الشافية ٤٣٢/٤-٤٣٣، وشرح المكودي ٥٠٩/١-٥١٠، وكاشف الخصاصة ص ٢١١، وتنبيه الطلبة ٧٧٦/٢، والبهجة المرضية ص ٢٤٣، وشرح الأشموني ٣٤/٣-٣٥، وشرح الألفية لابن طولون ٢٧/٢، وفتح الخالق المالك ١١٩٧/٢.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن جابر ١٨٣/٣-١٨٤.

الثاني: أنَّ تمثيله بهذه الصيغة حشوٌ؛ قال ابن خطيب المنصورية: «وأما قوله:"وَأَصْدِقْ بِهِمَا!" فيحتمل أن يكون حشواً؛ لخروجه عن النصب الذي وقع له التمثيل، ويحتمل أن يكون مقصوداً بالتمثيل، واكتفى عن الإتيان بحكمه بالإتيان بحكم مُصاحبِه»(١).

والذي يظهر لي أنَّ هذا المثال ليس بحشو؛ لوجاهة أن يكون مراد ابن مالك التمثيل لصيغتي التعجب، والاكتفاء عن بيان حكم ما يلي (أفْعِلْ) بدلالة المثال عليه.

٢٤- **قال الناظم**:

وَفِي كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْمَاً لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا(٢)

ذكر ابن مالك في هذا البيت أنَّ فِعلي التعجب لا يتصرفان ويلزمان الصيغة التي جُعلا عليها؛ فيلزم (أفْعَل) صيغة الماضي، ويلزم (أفْعِل) صيغة الأمر(٣)، وقوله: "قِدْمَاً" ظرف، ويعني به: قديماً عند المتقدمين(٤).

وذهب أبو حيان إلى أنَّ في البيت حشواً، قال: «وفي هذا البيتِ الذي ذكرَه الناظمُ حشوٌ وإبهامٌ؛ أمَّا الحشوُ فقولُه: "قِدْمَاً"، ولا معنى له، وأمَّا الإبهامُ فقوله: " بِحُكْمٍ حُتِمَا" فذكرَ أنَّهما مُنِعا التَّصرفَ لحُكمٍ محتومٍ، ولم يُبيِّن ما الحكمُ المحتومُ الذي أَوجبَ لهما به منعَ التَّصرُّفِ»(٥).

(١) مقصد السالك لابن خطيب المنصورية (ر .د.العتيبي) ٢/ ٥٥٨.
(٢) الألفية ص ١٢٨.
(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٠-٤٦١، ومنهج السالك ١٣١٧/٤، وشرح الألفية لابن جابر ١٨٥/٣-١٨٦.
(٤) انظر: والمقاصد الشافية ٤٥٦/٤-٤٥٨، وتنبيه الطلبة ٧٧٨/٢.
(٥) منهج السالك ١٣١٨/٤.

وأكثر الشراح لم يذكروا حشواً في البيت، ولم أقف على من تابعه فيما ذهب إليه[1].

والراجح فيما يظهر لي قول أبي حيان؛ لأنَّه لا فائدة تذكر في النص على المتقدمين في المنع.

باب النعت:

٢٥- قال الناظم:

وَهُـوَ لَـدَى التَّوحِيْـدِ وَالتَّـذْكِيْرِ أَو سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوا[2]

ذكر ابنُ مالك في هذا البيت أنَّ حكم مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع كحكم الفعل؛ فإن رفع النعت ضميرا مستتراً طابق المنعوت مطلقاً، وإن رفع النعت اسماً ظاهراً طابق الظاهر في التذكير والتأنيث ولزم الإفراد[3].

قال ابن جابر: «وقوله: "فَاقْفُ مَا قَفَوا" معناه: فاتبع ما تبعوا، وهو حشوٌ»[4]،

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٠-٤٦١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٨٩١-٨٩٣، وإرشاد السالك ١/٥٦٤، وشرح الألفية لابن جابر ٣/١٨٥-١٨٦، والمقاصد الشافية ٤/٤٥٦-٤٥٨، وشرح المكودي ١/٥١٠-٥١١، وكاشف الخصاصة ص ٢١٢، وتنبيه الطلبة ٢/٧٧٨، والبهجة المرضية ص ٢٤٤، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٦٨-١٧٠، وشرح الأشموني ٣/٣٧-٣٨، وشرح الألفية لابن طولون ٢/٢٨، وفتح الخالق المالك ٢/١٢٠٠.

(٢) الألفية ص ١٣٢.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٩٢-٤٩٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٥٠-٩٥١، وشرح الأشموني ٣/١١٣.

(٤) شرح الألفية لابن جابر ٣/٢٢٥.

ولم أقف على من قال بقوله من شراح الألفية[1].

ودفع الشاطبي دعوى الحشو في البيت من وجهين:

الأول: أنَّه أراد التنبيه على عارضٍ سماعي عارضَ القياس، وذلك أنَّ القياس أن يجري الحكم في النعت الرافع للضمير والرافع للاسم الظاهر على حد سواء لولا أن السَّماع جاء باعتبار مرفوع النعت، ومعاملته معاملة الفعل إذا أُسند إلى الظاهر، وكأنَّه أراد أن يقول: اعتبر القياس حين لا يعارضه سماع، فإن عارضه سماع فاتَّبع السماع ودع القياس[2].

الثاني: أنَّه تكملة، وجعله الشاطبي أوْلى الوجهين، قال: «أو يقالُ -وهو الأولى-: إنَّه مجردُ تكملةٍ؛ كأنَّه يقولُ: حكمُه حكمُ الفعلِ في بابِ الإفرادِ والتذكيرِ وأضدادِهما، فاعْتَبِر ذلك هنا، واجْرِ في هذا البابِ لدى التوحيدِ والتذكيرِ أو سواهما على ما جَرَوْا عليه في الفعلِ لو كانَ واقعاً موقعَه، وقد تَمَّ الغرض »[3].

والذي يظهر لي أنَّ الوجه الأول الذي قاله الشاطبي قوي، ويدفع دعوى الحشو.

٢٦- قال الناظم:

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٩٢-٤٩٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٥٠-٩٥١، وإرشاد السالك ٢/٥٩٠-٥٩٢، وشرح المكودي ١/٥٣٧-٥٣٨، وكاشف الخصاصة ص ٢٢٤-٢٢٥، وتنبيه الطلبة ٢/٨١٤-٨١٧، والبهجة المرضية ص ٢٥٥، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٨٢-١٨٣، وشرح الأشموني ٣/١١٣، وشرح الألفية لابن طولون ٢/٥٣-٥٤، وفتح الخالق المالك ٢/١٢٦٤.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٤/٦٢٢-٦٢٣.

(٣) المقاصد الشافية ٤/٦٢٣.

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا أَو بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا[1]

ذكر ابن مالك في البيت الثاني أن النعوت إذا تعددت وكان المنعوت متعينًا متضحاً دونها فإنَّه يجوز لك فيها اتباعها جميعًا أو قطعها جميعاً أو اتباع بعضها وقطع بعضها، وإن كان مفتقرًا في تعيينه إلى بعضها وجب إتباع المفتقر إليه وجاز فيما سواه الإتباع والقطع[2].

ومعنى قوله: "مُعْلِنَا"؛ أي: مظهراً للقطع والإتباع بالإعراب[3].

قال ابن جابر: «وقوله: "مُعْلِنَا" حشوٌ»[4]، وجعل الشاطبي هذا هو الظاهر فيه، لكنَّه مع ذلك جوَّز أن يكون تنكيتاً على رأي من رأَى أن القطع لا يجوز إلا بعد الإتباع، فلا يجوز عند هؤلاء: مررت بزيدٍ الكريمُ الفاضلُ أو الكريمَ الفاضلَ بل يلزم إتباع الأول وقطع الثاني[5].

وأمَّا غيرهما من شراح الألفية فعرضوا لشرح البيت دون إشارة للحشو فيه[6].

والذي يظهر لي أنَّ قوله: "معلناً" حشو، وأمَّا إرادة التنكيت فبعيد حتى عند من ذكره وهو الشاطبي؛ وليس في سياق الأبيات ما يقويه.

---

(١) الألفية ص ١٣٣.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٩٦-٤٩٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٦١-٩٦٢، وشرح الأشموني ٣/١١٣.

(٣) انظر: تنبيه الطلبة ٢/٨٢٦-٨٢٨.

(٤) شرح الألفية لابن جابر ٣/٢٣٣.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٤/٦٧٥.

(٦) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٩٦-٤٩٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٦١-٩٦٢، وإرشاد السالك ٢/٥٩٨-٥٩٩، وشرح المكودي ١/٥٤٤-٥٤٥، وكاشف الخصاصة ص ٢٢٧-٢٢٨، وتنبيه الطلبة ٢/٨٢٦-٨٢٨، والبهجة المرضية ص ٢٥٧، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٨٢-١٨٣، وشرح الأشموني ٣/١١٣، وشرح الألفية لابن طولون ٢/٥٨-٥٩، وفتح الخالق المالك ٢/١٢٧٧-١٢٧٨.

باب عطف النسق:

٢٧- قال الناظم:

وَانْقُـلْ بِهَـا لِلثَّـانِ حُكْـمَ الأَوَّلِ فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي[١]

ذكر ابن مالك في هذا البيت أنَّ (بل) العاطفة إذا وقعت بعد الخبر المثبت والأمر فإنها تنقل حكم ما قبلها لما بعدها، ويكون ما قبلها كالمسكوت عنه، نحو: (جاء زيدٌ بل عمرٌو)[٢].

واختلفوا في قوله: "الجَلِي" على قولين:

الأول: أنَّه من قبيل الحشو، وإلى هذا ذهب ابن جابر والشاطبي والمكودي والكرامي وابن غازي المكناسي والخطيب الشربيني[٣].

وزاد الشاطبي بأنَّه من الحشو المخل، قال: «ثم يبقى في كلامِه مشاحةٌ لفظيةٌ، ومشاحةٌ معنويةٌ؛ فأمَّا اللفظية ففي قولِه: "وَالأَمْرِ الجَلِي" فقيد الأمرَ بكونِه جليًّا، وهذا حشوٌ لا فائدةَ فيه، وأيضاً فهو حشوٌ مخلٌّ؛ إذ يقتضي أنَّ الأمرَ إذا لم يكن جليًّا ظاهراً فلا يُعطفُ بها فيه، وليسَ كذلك، لأنَّ التحضيضَ يجوزُ العطفُ بها بعدَه، فتقولُ: (هلا أكرمتَ زيداً بل عمراً)، وكذلك العرضُ، نحو: (ألا أكرمتَ زيداً بل عمراً) على الغلطِ والنسيانِ وغيرِهما؛ كما قلتَ: (أكرم زيداً بل عمراً»[٤].

---

(١) الألفية ص ١٣٧.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٤٠-٥٤١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٢١/٢، وإرشاد السالك ٦٣٥/٢، وشرح الأشموني ٢٠٥/٣.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن جابر ٢٩٠/٣، والمقاصد الشافية ١٤٧/٥-١٤٨، وشرح المكودي ٥٧٤/٢، وتنبيه الطلبة ٨٦٦/٢، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢٠٤/٢، وفتح الخالق المالك ١٣٦١/٢.

(٤) المقاصد الشافية ١٤٧/٥-١٤٨.وانظر: حاشية ابن حمدون ٤٨٨/٢.

وذكر الشاطبي أن هذا الحشو يندر من الناظم؛ لضيق المجال في الشعر[١].

الثاني: أنَّه أراد به: الأمر الظاهر؛ واحترز به عن العرض والتحضيض[٢].

والذي يظهر لي أنَّ هذا الموضع حشوٌ، بل من المخل أيضاً؛ لأن العطف بعد التحضيض والعرْض مثله مثل العطف بعد الأمر[٣].

باب النداء:

٢٨- قال الناظم:

وَغَيْـرُ مُنْـدُوبٍ وَمُضْـمَرٍ وَمَـا جَـا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا[٤]

ذكر ابن مالك في هذا البيت أنَّه يجوز حذف حرف النداء مع غير المندوب والمستغاث والمضمر[٥].

قال ابن جابر: «وقولـه: "فَاعْلَمَا"حشوٌ»[٦]، ولم أقف على من قال بقولـه من الشراح[٧]، وما ذهب إليه هو الظاهر.

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ١٤٨/٥.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٨٦/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٤١٩/٤.

(٤) الألفية ص ١٣٩.

(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٦٥-٥٦٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٥٢/٢-١٠٥٣، وشرح المكودي ٥٨٩/٢.

(٦) شرح الألفية لابن جابر ٣/٤.

(٧) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٦٥-٥٦٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٥٢/٢-١٠٥٣، وإرشاد السالك ٦٥٥/٢-٦٥٦، والمقاصد الشافية ٢٤٠/٥-٢٤٤، وشرح المكودي ٥٨٩/٢، وكاشف الخصاصة ص ٢٥٤-٢٥٥، وتنبيه الطلبة ٨٨٥/٢-٨٨٦، والبهجة المرضية ص ٢٧٧، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢٠٩/٢-٢١١، وشرح الأشموني ٢٤٧/٣، وشرح الألفية لابن طولون ١٠٧/٢-١٠٨، وفتح الخالق المالك ١٣٩٦/٢.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

٢٩- قال الناظم:

وَفَتْحٌ أو كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ فِي {يَا ابْنَ أُمَّ}، (يَابْنَ عَمَّ) لاَ مَفَرّْ[١]

المنادى إذا أُضيف إلى مضافٍ إلى ياءِ المتكلمِ وجب إثباتُ الياء، وذكر ابن مالك في هذا البيت أنَّه يستثنى من ذلك (ابن أمّ) و(ابن عم) فتحذف الياء منهما؛ لكثرة الاستعمال وتكسر الميم أو تفتح، فتقول: (يَا ابْنَ أُمَّ) و(يَابْنَ عَمَّ)[٢].

قال ابن جابر: «وقوله: "لاَ مَفَرّْ"؛ يعني: لا مفرَّ من حذفِ الياءِ فيهما، وهو حشوٌ»[٣]، ولم أقف على من قال بقوله من الشراح[٤]، وما ذهب إليه هو الظاهر.

باب أسماء الأفعال والأصوات:

٣٠- قال الناظم:

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَـ(قَبْ) وَالزَمْ بِنَا النَّوعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ[٥]

ذكر ابن مالك في الشطر الثاني من البيت أنَّ أسماء الأفعال وأسماء الأصوات يلزمها البناء، وقيل: إنَّه أراد بالنوعين نوعي الأصوات، وهبي ما كان

---

(١) الألفية ص ١٤٢.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٨٠-٥٨١، والمقاصد الشافية ٥/٣٣٩-٣٤٢، وتنبيه الطلبة ٢/٩٠٦-٩٠٩.

(٣) شرح الألفية لابن جابر ٤/٢٤.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٨٠-٥٨١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٨٧-١٠٩٠، وإرشاد السالك ٢/٦٨٢-٦٨٤، والمقاصد الشافية ٥/٣٣٩-٣٤٢، وشرح المكودي ٢/٦٠٦-٦٠٧، وكاشف الخصاصة ص ٢٦٣-٢٦٤، وتنبيه الطلبة ٢/٩٠٦-٩٠٩، والبهجة المرضية ص ٢٨٢، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٢٢١-٢٢٢، وشرح الأشموني ٣/٢٨٦-٢٨٨، وشرح الألفية لابن طولون ٢/١٢٩، وفتح الخالق المالك ٣/١٤٤٠-١٤٤١.

(٥) الألفية ص ١٤٧.

خطاباً لما لا يعقل، مثل: (عَدس) للبغل، وما كان حكاية لصوت، مثل: (غاقِ) للغراب[1].

وذهب المكودي إلى أنَّ في البيت تتميماً، قال: «وقولُه: "فَهْوَ قَدْ وَجَبْ" تتميمٌ؛ لصحة الاستغناء عنه بقوله: "وَالـزَمْ" »[2]، وتابعه في ذلك الكرامي والخطيب الشربيني والغزي[3]، ولم أقف عليه عند غير هؤلاء من شراح الألفية[4].

وأجيب بأنَّ الأمر ملازمة البناء لا يقتضي وجوبه؛ فقد يُؤمر بملازمة الجائز، ومن ثَمَّ فعبارة: "فَهْوَ قَدْ وَجَبْ" لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه[5].

والذي يظهر لي أنَّ هذا الجواب حسن، وعليه فالبيت سالم من الحشو.

باب نوني التوكيد:

٣١- قال الناظم:

وَاشْـكُلْهُ قَبْـلَ مُضْـمَرٍ لَـيْنٍ بِمَـا جَـانَسَ مِـنْ تَحَـرُّك قَـدْ عُلِمَـا[6]

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١١٦٩/٣، وشرح الألفية لابن جابر ٦٧/٤، وشرح الأشموني ٣٨٣/٣-٣٨٤.

(٢) شرح المكودي ٦٤٩/٢.

(٣) انظر: تنبيه الطلبة ٩٥٢/٢، وفتح الخالق المالك ١٥٢٢/٣، وحاشية الصبان ١٦٠/٣.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٦١٤-٦١٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٦٩/٣، وإرشاد السالك ٧٢٢/٢، وشرح الألفية لابن جابر ٦٧/٤، والمقاصد الشافية ٥٢١/٥-٥٢٤، وكاشف الخصاصة ص ٢٨٣-٢٨٤، والبهجة المرضية ص ٢٩٢، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢٤٥/٢-٢٤٦، وشرح الأشموني ٣٨٣/٣-٣٨٤، وشرح الألفية لابن طولون ١٦٤/٢.

(٥) انظر: حاشية الصبان ١٦٠/٣.

(٦) الألفية ص ١٤٧.

ذكر ابن مالك أنَّ الفعل المؤكد بالنون إذا اتصل به ضمير لين، وهو ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فإنَّه يحرك ما قبل اللين بحركة تجانسه، فيحرك ما قبل الألف بالفتح وما قبل الواو بالضم وما قبل الياء بالكسر[١].

قال ابن جابر: «وقوله: "قَدْ عُلِمَا" حشوٌ »[٢]، وقال المكودي: « و"قَدْ عُلِمَا" في موضع الصفة لـ(تَحَرُّك)، وظاهرُه أنَّه تتميمٌ»[٣]، ولم أقف عليه عند غيرهما من شراح الألفية [٤].

والظاهر صواب ما ذكره ابن جابر والمكودي.

باب ما لا ينصرف:

٣٢- قال الناظم:

وَوَزْنُ (مَثْنَــى) وَ(ثُــلاَثَ) كَهُمَــا مِــنْ وَاحِــدٍ لأَرْبَــعٍ فَلْيُعْلَمَــا[٥]

ذكر ابن مالك أنَّ (مثنى) و(ثلاث) يمنعان من الصرف للوصفية والعدل، وأنَّ ما وازنهما من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع فهو مثلهما في امتناع

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٢٦-٦٢٧، وإرشاد السالك ٧٢٩/٢، والمقاصد الشافية ٥٥٤/٥.

(٢) شرح الألفية لابن جابر ٧٦/٤.

(٣) شرح المكودي ٦٥٥/٢.

(٤) انظر: انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٢٦-٦٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٨٢/٣، وإرشاد السالك ٧٢٩/٢، والمقاصد الشافية ٥٥٤/٥، وكاشف الخصاصة ص ٢٨٩-٢٩٠، وتنبيه الطلبة ٩٦٠/٢-٩٦١، والبهجة المرضية ص ٢٩٥، وشرح الأشموني ٤١٤/٣، وشرح الألفية لابن طولون ١٧٠/٢، وفتح الخالق المالك ١٥٣٤/٣.

(٥) الألفية ص ١٤٩.

الصرف للوصفية والعدل[١].

قال ابن جابر: «وقولُ المصنف: "فَلْيُعْلَمَا" حشوٌ»[٢]، ولم أقف على من قال بقوله من شراح الألفية[٣].

وذهب الشاطبي إلى أنَّ الناظم أراد بقوله: "فَلْيُعْلَمَا" التنبيه على أنَّ السماع الذي بلغ مبلغَ القياس في الوصف المعدول في العدد هو ما ذكره من واحد لأربع؛ أي: فليعلم أنَّ ما عدا هذه لا يقاس، ولا يبلغ المسموع منه مبلغ القياس، وكأنَّه يرد مذهب الكوفيين وغيرهم[٤] ممن قال بالقياس في غير ما ذكره[٥].

والذي يظهر لي أن هذه العبارة ليست بحشو؛ لوجاهة ما ذكره الشاطبي؛ فإنَّ الألفاظ الثمانية التي ذكرها ابن مالك مسموعة ومتفق على القياس عليها، وأما ما عداها فالخلاف فيها مشهور.

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٤٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٩٦/٣، وشرح الأشموني ٤٤٠/٣-٤٤٢.

(٢) شرح الألفية لابن جابر ٩٣/٤.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٤٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٩٦/٣، وإرشاد السالك ٧٤٣/٢-٧٤٤، وشرح المكودي ٦٦٨/٢، وكاشف الخصاصة ص ٢٩٥-٢٩٦، وتنبيه الطلبة ٩٨٠/٢، والبهجة المرضية ص ٢٩٨، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢٥٧/٢، وشرح الأشموني ٤٤٠/٣-٤٤٢، وشرح الألفية لابن طولون ١٨٢/٢-١٨٣، وفتح الخالق المالك ١٥٥٥/٣-١٥٥٦.

(٤) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/٢-٢٢٠، وشرح الكافية الشافية ١٤٤٥/٣ ، ١٤٤٨ ، وتذكرة النحاة ٦٨٥، والمقاصد الشافية ٦٠٢/٥، وشرح الأشموني ٤٤٠/٣-٤٤١.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٦٠٢/٥-٦٠٣.

٣٣- قال الناظم:

فَوقَ الثَّلَاثِ أَو كَـ(جُورَ) أَو (سَقَرْ) أَو (زَيْدٍ) اسْمَ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ[١]

ذكر ابن مالك في هذا البيت بعض ما يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو ما كان زائداً على ثلاثة أحرف، وما كان ثلاثيًّا محرك الوسط، أو ثلاثيًّا ساكن الوسط لكنَّه أعجمي أو منقول من مذكر إلى مؤنث[٢].

وذهب المكودي إلى أنَّ قوله: "لاَ اسْمَ ذَكَرْ" تتميم؛ «لصحة الاستغناء عنه بقوله: "اسْمَ امْرَأَةٍ"»[٣]، وتابعه في ذلك الخطيب الشربيني[٤]، وذكر الشاطبي أنَّها توكيد لقوله: "اسْمَ امْرَأَةٍ"[٥].

وما ذهب إليه المكودي والخطيب صحيح، وإن لم أقف على من وافقهما فيما ذكراه من شراح الألفية[٦].

---

(١) الألفية ص ١٥٠.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٠٦-١٢٠٧، وشرح الأشموني ٣/٤٥٧-٤٥٨.

(٣) شرح المكودي ٢/٦٧٥.

(٤) انظر: فتح الخالق المالك ٣/١٥٦٨.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٥/٦٣٣.

(٦) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٠٦-١٢٠٧، وإرشاد السالك ٢/٧٤٨-٧٤٩، وشرح الألفية لابن جابر ٤/٩٩-١٠٠، وكاشف الخصاصة ص ٢٩٨، وتنبيه الطلبة ٢/٩٨٦-٩٨٩، والبهجة المرضية ص ٣٠٠، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٢٦١-٢٦٢، وشرح الأشموني ٣/٤٥٧-٤٥٨، وشرح الألفية لابن طولون ٢/١٨٩-١٩٠.

باب إعراب الفعل:

عوامل الجزم:

٣٤- قال الناظم:

وَإِنْ تَوَالَيَـــا وَقَبْـــلَ ذُو خَبَـــرْ فَالْشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقَاً بِلاَ حَذَرْ[١]

إذا اجتمع الشرط والقسم اكتفي بجواب السابق منهما عن جواب المتأخر إن لم يتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر، فإن تقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر رُجِّح الشرط على القسم تأخر أو تقدم، فيقال: (زيدٌ والله إنْ تقم يُكرمْك)[٢].

وذهب المكودي إلى أنَّ قوله: "بِلاَ حَذَرْ" تتميم؛ لصحة الاستغناء عنه[٣]، وتابعه في ذلك الخطيب الشربيني[٤]، ولم أقف على من وافقهما في ذلك من شراح الألفية[٥].

وذكر ابن حمدون أنَّ هذه العبارة فيها الردَّ على من يوجب اعتبار الشرط دون القسم إذا تقدَّم ذو خبر، وأنَّ ابن مالك نفسه ذهب إلى الوجوب في التسهيل والكافية[٦] وخالف ذلك في الألفية[٧].

---

(١) الألفية ص ١٥٤.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٠٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٨٩/٣، وشرح الألفية لابن جابر ١٥٥/٤-١٥٦.

(٣) انظر: شرح المكودي ٧٢٠/٢

(٤) انظر: فتح الخالق المالك ١٦٦٥/٣.

(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٠٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٨٩/٣، وإرشاد السالك ٨٠٩/٢-٨١٠، وشرح الألفية لابن جابر ١٥٥/٤-١٥٦، وكاشف الخصاصة ص ٣٢٣، وتنبيه الطلبة ١٠٣٧/٣، والبهجة المرضية ص ٣١٧، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢٧٩/٢، وشرح الأشموني ٦٩/٤-٧٠، وشرح الألفية لابن طولون ٢٤٣/٢-٢٤٤.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣، والتسهيل ٢٣٩.

(٧) انظر: حاشية ابن حمدون ٦٢٦/٢.

وما ذهب إليه المكودي هو الظاهر؛ وأما ما ذكره ابن حمدون فمتكلف؛ لأنَّ قوله: "بِلاَ حَذَرْ" ليست من عبارات رد الأقوال أو ترجيحها.

باب العدد:

٣٥- قال الناظم:

وَمَيِّـــزُوَا مُرَكَّبَـــاً بِمِثْـــلِ مَـــا مُيِّـــزَ (عِشْـــرُوْنَ) فَسَـــوِّيَنْهُمَا[١]

ذكر ابن مالك في هذا البيت أنَّ العرب ميزت العدد المركب بمثل ما ميزت ألفاظ العقود وهو المفرد المنصوب[٢].

وذهب المكودي إلى أنَّ قوله: "فَسَوِّيَنْهُمَا" تتميم؛ لصحة الاستغناء عنه، فالذي ستفيد منه هو ما استفيد من قوله:"مثل"[٣]، ولم أقف على من وافقه في ذلك من شراح الألفية[٤].

وذكر الصبان أن فائدة هذه العبارة دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة[٥].

والذي يظهر لي صحة ما ذهب إليه المكودي؛ لأنَّ كون المثلية غير تامة غير متصور في هذا الموضع، فليس فيه تفصيل أو خلاف.

---

(١) الألفية ص ١٥٧.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٢٧/٣.

(٣) انظر: شرح المكودي ٧٤٥/٢، وحاشية ابن حمدون ٦٥٠/٢.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٢٧/٣، وإرشاد السالك ٨٤٠/٢، وشرح الألفية لابن جابر ١٨٣/٤-١٨٤، وكاشف الخصاصة ص ٣٢٧، وتنبيه الطلبة ١٠٦٥/٣-١٠٦٦، والبهجة المرضية ص ٣٢٥، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢٩٠/٢، وشرح الأشموني ١٣٦/٤، وشرح الألفية لابن طولون ٢٧١/٢-٢٧٢، وفتح الخالق المالك ١٧١٤/٣-١٧١٦.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٥٠/٤.

٣٦- قال الناظم:

وَإِنْ تُـرِدْ بَعْـضَ الَّـذِي مِنْـهُ بُنِـي تُضِـفْ إِلَيْـهِ مِثْـلَ بَعْـضٍ بَـيِّنِ[١]

ذكر ابن مالك في هذا البيت وجهاً من وجوه صياغة اسم الفاعل من العدد، وهو أن تريد به أنَّه بعض من العدد الذي اشتق منه، فحينئذ يلتزم إضافته إلى العدد الذي اشتق منه كما التزم إضافة (بعض) في قولك: بعض أربعة أو بعض خمسة[٢]، ومعنى "بَيِّنِ"؛ أي: ظاهر، والمراد: إضافة تقدر بـ(من)[٣].

وذهب المكودي إلى أنَّ قوله: "بَيِّنِ" تتميم؛ لصحة الاستغناء عنه[٤]، ولم أقف على من قال بقوله من شراح الألفية[٥]، وما ذهب إليه المكودي هو الظاهر.

باب الوقف:

٣٧- قال الناظم:

وَحَذْفُ (يَا) الْمَنْقُوْصِ ذِي الْتَّنْوِيْنِ – مَا لَمْ يُنْصَبَ– اوْلَى مِنْ ثُبُوْتٍ، فَاعْلَمَا[٦]

---

(١) الألفية ص ١٥٨.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٣٣٠-١٣٣١، وشرح الألفية لابن جابر ٤/١٨٦، والمقاصد الشافية ٦/٢٧٩، ٢٨٤.

(٣) انظر: تنبيه الطلبة ٣/١٠٦٩.

(٤) انظر: شرح المكودي ٢/٧٤٨.

(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣٤-٧٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٣٣٠-١٣٣١، وإرشاد السالك ٢/٨٤٣-٨٤٤، وشرح الألفية لابن جابر ٤/١٨٦، والمقاصد الشافية ٦/٢٧٩، ٢٨٤، وكاشف الخصاصة ص ٣٣٧-٣٣٨، وتنبيه الطلبة ٣/١٠٦٨-١٠٦٩، والبهجة المرضية ص ٣٢٥، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٢٩٠-٢٩١، وشرح الأشموني ٤/١٤٣، وشرح الألفية لابن طولون ٢/٧٤-٢٧٥، وفتح الخالق المالك ٣/١٧١٨-١٧١٩.

(٦) الألفية ص ١٧٣.

ذكر ابن مالك في هذا البيت أنَّ المختار في الوقف على المنقوص المنون غير المنصوب يكون بحذف الياء، فتقول: (هذا قاضْ)، و(مررت بقاضْ)، ويجوز الوقف عليه بالياء(١).

وذهب المكودي إلى أنَّ قوله: "فَاعْلَمَا" تتميم؛ لصحة الاستغناء عنه(٢)، وقوله هو الظاهر، ولم أقف على من قال بقوله من شراح الألفية(٣).

باب الإمالة:

٣٨- قال الناظم:

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ، كَـ(لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ)(٤)

نبّه ابن مالك في هذا البيت على أنَّ من أسباب الإمالة وقوعَ الحرف مفتوحاً قبل راء مكسورة، ومثل لذلك بقوله: " لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ" فتمال فتحة السين لوقوعها قبل راء مكسورة، ومعنى المثال: مِلْ إلى الأيسر من الأمور فإنَّك إن فعلت ذلك كفيت وسلمت من التعب والمشقة(٥).

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٠٧-٨٠٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٧٢/٢-١٤٧٣، وشرح الأشموني ٣٥٦/٤.

(٢) انظر: شرح المكودي ٨٦٧/٢

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٠٧-٨٠٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٧٢/٢-١٤٧٣، وإرشاد السالك ٩٦٠/٢، وشرح الألفية لابن جابر ٢٨٧/٤-٢٨٨، والمقاصد الشافية ٢٦/٨-٢٨، وكاشف الخصاصة ص ٣٨٥-٣٨٦، وتنبيه الطلبة ١٢٠٨/٣-١٢٠٩، والبهجة المرضية ص ٣٥١، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٣٤٨/٢، وشرح الأشموني ٣٥٦/٤، وشرح الألفية لابن طولون ٣٦٩/٢، وفتح الخالق المالك ١٩٠١/٣-١٩٠٢.

(٤) الألفية ص ١٧٧.

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٥٠٣/٢، وشرح الألفية لابن جابر ٣٠٨/٤-٣٠٩، وتنبيه الطلبة ١٢٣٤/٣-١٢٣٦.

وذهب المكودي إلى أنَّ قوله: "تُكْفَ الْكُلَفْ" تتميم؛ لأنَّ المثال يستقيم بالاستغناء عنها[1]، أما الشاطبي فاكتفى بقوله: إنَّه من تمام التمثيل[2]، وأمَّا غيرهما فلم يعرض للمثال من جهة التتميم أو الحشو[3].

والذي يظهر لي أنَّ العبارة ليست بتتميم أو حشو؛ لأنَّ المثال قد ازداد بها حسناً وتماماً من جهة المعنى، ولذا قيل عن المثال: إنَّه حكمة في أمر الدين والدنيا[4].

باب التصريف:

٣٩- قال الناظم:

فَـأَلِفٌ أَكْثَـرَ مِـنْ أَصْـلَيْنِ صَـاحَبَ زَائِـدٌ بِغَيْـرِ مَـيْنِ[5]

ذكر ابن مالك في هذا البيت أنَّ الألف إذا صحب أكثر من أصلين فهو زائد، مثل ألف: (كتاب)، (عماد)[6]، و(المين) الكذب[7].

---

(١) انظر: شرح المكودي ٢/٨٩٠.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٨/٢١٢.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٨١٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٥٠٣، وإرشاد السالك ٢/٩٨٢-٩٨٣، وشرح الألفية لابن جابر ٤/٣٠٨-٣٠٩، وكاشف الخصاصة ص ٣٩٤، وتنبيه الطلبة ٣/١٢٣٤-١٢٣٦، والبهجة المرضية ص ٣٥٧، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٣٦١، وشرح الأشموني ٤/٣٩٨، وشرح الألفية لابن طولون ٢/٣٨٦-٣٨٧، وفتح الخالق المالك ٣/١٩٣٦-١٩٣٧.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٨/٢١٢، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٣٦١.

(٥) الألفية ص ١٧٨.

(٦) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٢٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٥٣٢-١٥٣٤، وشرح الأشموني ٤/٤٣٥-٤٣٧.

(٧) انظر: المقاصد الشافية ٨/٣٦٦، وشرح المكودي ٢/٩٠٥.

قال ابن جابر: «وقوله: "بِغَيْرِ مَيْنٍ" حشوٌ»[١]، ولم أقف على من نصَّ على ذلك غيره من شراح الألفية[٢].

وذكر الشاطبي أنَّه قد يقال: إنَّ هذه العبارة معترضة من وجهين:

الأول: أنَّها حشو لا فائدة فيها.

الثاني: أنَّ في معناها ضعفاً ووهناً؛ فلم يكذِّبه أحدٌ في هذه المسألة أو يتطرق إلى ذهن الناظر فيها حصول الوهم في راو من رواتها، وليست هي من قبيل الحشو الذي يكون فيه فائدة أو تحريض ما؛ مثل قولهم: (فاعلم) أو (فافهم) أو (فكن متبعاً)[٣].

ثم ذكر الشاطبي أنَّ ابن مالك لا يعامل معاملة غيره من أصحاب الأراجيز في قبول وقوع الحشو منهم؛ لأنَّه «نصَبَ نفسَه في هذه الصناعةِ لتحريرِ العباراتِ واختصارِها، ووضعِها على الأساليبِ الحسنةِ، والمنازع المستقربة فيُشاحُّ في مثلِ هذا بخلافِ غيرِه ممن لم يَلْزَمْ إلا الإتيانَ بالمعنى كيفَ كانَ، وعلى أيِّ وجهٍ أمكنتْ العبارةُ فيه، وعلى غيرِ تحرزٍ من حشوٍ، ولا غيرِه»[٤].

ثم دفع الشاطبي وقوع الحشو في هذه العبارة بأنَّ ابن مالك أتى في هذا البيت بكُلِّيةٍ؛ وهي أنَّ الألف إذا وقعت مع ثلاثة أصولٍ فأكثر فهي زائدة، ولم

---

(١) شرح الألفية لابن جابر ٣٢٢/٤.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٢٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥٣٢/٢-١٥٣٤، وإرشاد السالك ٩٩٦/٢، وشرح المكودي ٩٠٥/٢، وكاشف الخصاصة ص ٣٩٩-٤٠٠، وتنبيه الطلبة ١٢٥١/٣-١٢٥٢، والبهجة المرضية ص ٣٦١، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٣٦٧/٢، وشرح الأشموني ٤٣٥/٤-٤٣٧، وشرح الألفية لابن طولون ٣٩٨/٢، وفتح الخالق المالك ١٩٥٧/٣.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٣٦٦/٨.

(٤) المقاصد الشافية ٣٦٧/٨.

يستثن من ذلك، والكلِّية في هذه الصناعة قد تكذب في بعض جزئياتها ولا تطرد، فليس قوله: "بِغَيْرِ مَيْنِ" يرجع إلى القائل أو الراوي بل إلى كلِّية الحكم، وكلِّية الحكم قد يقال عنها: كلِّية كاذبة إذا لم يطرد الحكم في جميع جزئياتها[1].

قال الشاطبي: «فإنْ قيلَ: فهذه الكلِّيةُ قد يتخلف عنها أشياءُ، وذلك بقيامِ الدليلِ على التخلفِ من اشتقاقٍ أو غيرِه؛ كما يكونُ ذلك من غيرِ الألفِ، وإن كانت الأصولُ متوفرةً.

فالجوابُ أنَّ مثالَ هذا لا يكونُ مع توفّر الأصولِ تحقيقاً، وإنَّما يكونُ ذلك عندَ تنازعِ حرفين الأصالةَ؛ فيكونُ أقلُّ الأصولِ غيرَ محققٍ؛ كما تقدم في: (قَطَوْطَى) و(هامان) و(أبان) وأبوابها، وأمَّا أنْ تجدَ ثلاثةَ أصولٍ محققةً لا إشكالَ فيها، ثم يُدّعى بعدَ ذلك في الألفِ رابعةً لتلك الثلاثةِ الأصالةَ فهذا لا يُوجدُ -فيما أظنُّ- وأمَّا بابُ (حاحيت) فليسَ من هذا البابِ، وإنَّما هو من بابِ المضاعفِ الذي يذكره إثر هذا»[2].

والذي يظهر لي أنَّ العبارة حشو، وأما ما ذكره الشاطبي فظاهر التكلف، والله أعلم.

باب الإبدال:

٤٠- قال الناظم:

وَإِنْ يَـبِنْ (تَفَاعُـلٌ) مِـنِ (افْتَعَـلْ) وَالْعَيْنُ وَاوٌ -سَـلِمَتْ وَلَـمْ تُعَـلّ[3]

(١) انظر: المقاصد الشافية ٣٦٧/٨-٣٦٨، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٣٦٧/٢.

(٢) المقاصد الشافية ٣٦٨/٨-٣٦٩.

(٣) الألفية ص ١٨٤.

ذكر ابن مالك في هذا البيت أنَّه إذا كان (افْتَعَلْ) واوي العين بمعنى (تفاعل) في الاشتراك في الفاعلية والمفعولية حُملَ عليه في التصحيح؛ لكونه بمعناه، نحو: (اجتوروا) بمعنى: (تجاوروا)[١].

قال المكودي: «"وَلَمْ تُعَلّ" تتميمٌ؛ لصحةِ الاستغناءِ عنه»[٢]، وتابعه في ذلك الخطيب الشربيني[٣]، ولم أقف على من ذكر ذلك غيرهما من شراح الألفية[٤].

وذهب الشاطبي إلى أنَّ هذه العبارة أفادت معنى، قال: «وقوله: "وَلَمْ تُعَلّ" تكرارٌ، لكنَّ له موقعاً، وهو رفعُ توهّمِ من يتوهَّمُ فيها جوازَ الإعلالِ، فأكَّدَ الكلامَ رفعاً لهذا الإبهامِ»[٥]، وتابعه في ذلك ابن غازي المكناسي وابن حمدون[٦].

والذي يظهر لي أن الشاطبي تكلف في المعنى الذي أفادته هذه العبارة، وعليه فالراجح ما ذهب إليه المكودي.

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٥٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥٩٩/٢-١٦٠٠، وشرح الأشموني ٥٢٦/٤.

(٢) شرح المكودي ٩٥١/٢.

(٣) انظر: فتح الخالق المالك ٢٠١٧/٣.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٥٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥٩٩/٢-١٦٠٠، وإرشاد السالك ١٠٣٤/٢-١٠٣٥، وشرح الألفية لابن جابر ٣٥٦/٤-٣٥٧، وكاشف الخصاصة ص ٤١٤، وتنبيه الطلبة ١٣٠٦/٣-١٣٠٧، والبهجة المرضية ص ٣٧٠، وشرح الأشموني ٥٢٦/٤، وشرح الألفية لابن طولون ٤٣٦/٢.

(٥) المقاصد الشافية ٢٦٣/٩.

(٦) انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٣٧٩/٢، وحاشية ابن حمدون ٨١٤/٢.

المبحث الثاني: التقويم

أولًا: أنواع الحشو:

وقفت على أربعة أنواع من الحشو في الألفية، وهي على النحو الآتي:

الحشو في الأمثلة:

والمراد بهذا النوع أن يورد ابن مالك مثالاً نحويًّا على القاعدة التي أوردها، وبعض المثال يفي بالغرض، وبلغ هذا الضرب أربعة مواضع[1]، ومن أمثلته قول الناظم:

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُوْلَ جَرّ كَـ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ)

إذ حكمَ بعض الشراح بأنَّ بعض المثال الذي أورده في الشطر الثاني، وهو قوله: "فَهْوَ بَرّْ" حشو[2].

الحشو بشطر بيت:

والمراد بهذا النوع أن يحكم على شطر بيت بتمامه بأنه حشو، وهذا الضرب بلغ فيما أحصيته ثمانية مواضع[3]، من مثل قول الناظم:

وَحَـذْفُ مـا يُعْلَـمُ جَـائِزٌ كَمَـا تَقُـوْلُ: (زَيْـدٌ) بَعْـدَ (مَـنْ عِنْـدَكُمَا؟)

وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنِفْ) فَـ(زَيْدٌ) اسْـتُغْنِيَ عَنْـهُ إِذْ عُـرِفْ

فالشطر الثاني من البيت الثاني حكم عليه بعض الشراح بالحشو[4].

١- الحشو بكلمة:

والمراد بهذا النوع أن يحكم على كلمة واحدة في البيت بأنها حشو، وبلغ هذا

---

(١) انظر: المواضع (٥)، (٦)، (٢٣)، (٣٨).

(٢) انظر: الموضع (٥).

(٣) انظر: المواضع (٤)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٤)، (١٩).

(٤) انظر: الموضع (٨).

الضرب ستة مواضع[١]، مثل الحكم على كلمة(قِدمًا) بأنَّها حشو في قول الناظم:

وَفِـي كِـلاَ الفِعْلَـيْنِ قِـدْمًا لَزِمَـا مَنْـعُ تَصَـرُّفٍ بِحُكْـم حُتِمَـا[٢]

٢- الحشو بعبارة:

وهذا الضرب هو الغالب على ما حكم بأنه حشو، وهو في المواضع الباقية، وعددها اثنان وعشرون موضعاً[٣]، ومن مُثل الحكم بالحشو على عبارة: "لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقّا" في قوله:

وَكَوْنُـهُ مُنْـتَقِلاً مُشْـتَقَّا يَغْلِـبُ، لكِـنْ لَـيْسَ مُسْـتَحِقّا[٤]

ووجدت في عشرة مواضع أن العبارة في خطاب المتعلم، من مثل قوله: "فانْتَبِـهْ"، "وَالْتَـزِمْ مَـا الْتُزِمَـا"، "فَـلاَ تَحِيْفَـا"، "فَـادْرِ"، "فَـاقْفُ مَـا قَفَـوا"، "فَاعْلَمَـا"، "فَلْيُعْلَمَا"، "فَسَوِّيَنْهُمَا"[٥].

ثانياً: منزلة الحشو من جهة المعنى:

الغالب على ما حكم عليه بالحشو أنَّه لا يُخلُّ بالمعنى المراد لكنَّ غيره يُغني عنه إلا في موضع واحد كان الحشو مخلًّا بالمعنى وهو الحشو بكلمة (الجلي) في قول الناظم:

وَانْقُـلْ بِهَـا لِلثَّـانِ حُكْـمَ الأَوَّلِ فِـي الخَبَـرِ المُثْبَـتِ وَالأَمْـرِ الجَلِـي

---

(١) انظر: المواضع (٧)، (١٥)، (٢٤)، (٢٦)، (٢٧)، (٣٦).

(٢) انظر: الموضع (٢٤).

(٣)انظر: المواضع (١)، (٢)، (٣)، (١٣)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (٢٠)، (٢١)، (٢٢)، (٢٥)، (٢٨)، (٢٩)، (٣٠)، (٣١)، (٣٢)، (٣٣)، (٣٤)، (٣٥)، (٣٧)، (٣٩)، (٤٠).

(٤) انظر: الموضع (١٧).

(٥) انظر على الترتيب: المواضع (٢)، (٣)، (١٦)، (١٨)، (٢١)، (٢٥)، (٢٨)، (٣٢)، (٣٥)، (٣٧).

فإنَّ الشاطبي ذكر أنَّه حشوٌ مخلٌ؛ لأنَّه يقتضي أنَّ الأمرَ إذا لم يكن جليًّا ظاهراً فلا يُعطفُ بـ(بل) فيه، وليسَ الأمر كذلك، لأنَّ التحضيضَ والعرض يجوزُ العطفُ بها بعدَهما[١].

ونصَّ الشاطبي على أنَّ الحشو بالعبارات في خطاب المتعلم لا تخلو من فائدة، قال: « ومن الحشو ما يكونُ فيه فائدةٌ ما أو تحريضٌ ما ؛كقوله: "فاعلم" أو "فافهم" أو "فكن متبعا"، ونحو ذلك»[٢].

ووجدت في موضعين أنَّ من حكم بالحشو نصَّ على أنَّه مستحسن، أما أحدهما فهو في قول الناظم:

والرَّفعَ فيهما انْوِ، واحذِفْ جازِمَا ثلاثَهُنَّ تَقضِ حُكمَا لازِمَا

فإنَّ ابن جابر ذهب إلى أنَّ قوله:" تَقضِ حُكمَا لازِمَا" حشو إلا أنَّه نصَّ على أنَّه مستحسن، قال: «ولكنَّه جاءَ به على وجهٍ مستحسنٍ؛ إذ ليسَ يخلو من معنى»[٣]، ولم يبين المعنى الذي أراده[٤].

وأمَّا الآخر فهو في قول الناظم:

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ (الَّذِي) الأُنْثَى وَالْيا إذَا مَا ثُنِّيا لاَ تُثْبِتِ

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ وَالنُّوْنُ إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

فالشاطبي ذهب إلى أنَّ قوله:" بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ" حشو، وحسَّنَ الأمر عنده أن المعنى لم يكن مصرحاً به في الكلامين[٥].

(١) انظر: الموضع (٢٧).
(٢) المقاصد الشافية ٣٦٦/٨.
(٣) شرح الألفية لابن جابر ١٤٧/١.
(٤) انظر: الموضع (٣).
(٥) انظر: الموضع (٤).

ثالثاً: من عرض للحشو من الشراح ومصطلحاتهم:

اختلفت مناهج النحويين في شرح الألفية؛ فمن الشُرَّاح من عُني ببيان مراد الناظم بالأبيات إجمالاً دون التعرض لكل لفظة وعبارة في الألفية، ومن هؤلاء ابن الناظم والمرادي وابن عقيل والأشموني، ومن الشُرَّاح من عُني بشرح الأبيات وألفاظها وعباراتها، ومن هؤلاء أبو حيان وابن جابر والشاطبي والمكودي والكرامي، ومن الشُرَّاح من لم يورد أبيات الألفية كابن هشام، واكتفى ببيان مضمون الألفية وما تضمنته من أحكام.

ومن الطبيعي أن نقف على الإشارة إلى الحشو عند أصحاب المنهج الثاني دون الأول والثالث، وفيما يأتي بيان أبرز من أثبت الحشو من الشراح:

أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ):

أثبت أبو حيان الحشو في عشرة مواضع[١]، انفرد في ستة مواضع منها[٢]، وعبَّر في كل المواضع بالحشو، ومن المعلوم أن شرح أبي حيان لم يصل إلينا كاملاً.

ابن جابر الأندلسي (ت ٧٨٠هـ):

أثبت ابن جابر الحشو في أربعة عشر موضعاً[٣]، انفرد في سبعة مواضع منها[٤]، وعبر في جلِّ المواضع بالحشو إلا في موضع واحد عبر بالتتميم[٥].

الشاطبي (٧٩٠هـ):

كان الشاطبي أكثر شراح الألفية الذين عنوا بالحديث عن الحشو في الألفية،

---

(١) انظر: المواضع (١)، (٣)، (٧)، (٩)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، (١٩)، (٢١)، (٢٤).
(٢) انظر: المواضع (١) ، (٧)، ، (١٥)، (١٦)، (٢١)، (٢٤).
(٣) انظر: المواضع (٢)، (٣)، (٥)، (٩)، (١٨)، (٢٢)، (٢٥)، (٢٦)، (٢٧)، (٢٨)، (٢٩)، (٣١)، (٣٢)، (٣٩).
(٤) انظر: المواضع (٢)، (٢٢)، (٢٥)، (٢٨)، (٢٩)، (٣٢)، (٣٩).
(٥) انظر: الموضع (٥).

وممَّا ذكره أنَّ ابن مالك في غالب أمره لم يورد لفظة إلا ولها معنى، ولم يضطره وزن أو قافية إلى ارتكاب الحشو إلا نادراً، وأنَّ الناظم التزم الشذوذات تجنباً للحشو والتكرار، وكان في أكثر المواضع منافحاً عن ابن مالك[١]، وكان قوله في بعضها متكلفاً[٢]، وقد مرت الإشارة إلى شيء من ذلك في تمهيد هذا البحث[٣].

ومع منافحة الشاطبي عن ابن مالك في مسألة الحشو فقد أثبت الحشو في الألفية في ستة مواضع[٤]، انفرد في موضع واحد منها[٥]، وكان يعبر عنه بالحشو إلا في موضعين عبر عنه بالتتميم[٦].

المكودي (ت ٨٠٧هـ):

أثبت المكودي الحشو في اثنين وعشرين موضعاً[٧]، انفرد بإثباته في ستة مواضع منها[٨]، وهو بذلك يعد أكثر شراح الألفية إثباتاً للحشو فيها، وعبر في كل المواضع بالتتميم.

---

(١) انظر: المواضع (٢)، (٣)، (٧)، (٩)، (١٠)، (١٤)، (١٥)، (١٧)، (١٨)، (٢١)، (٢٢)، (٢٥)، (٣٢)، (٣٩)، (٤٠).

(٢) انظر: المواضع (٢١)، (٢٢)، (٣٩)، (٤٠).

(٣) انظر:

(٤) انظر: المواضع (٤)، (٥)، (٦)، (١١)، (٢٦)، (٢٧).

(٥) انظر: الموضع (٤).

(٦) انظر: المواضع (٥)، (٦).

(٧) انظر: المواضع (٥)، (٦)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٣)، (١٤)، (١٧)، (١٨)، (١٩)، (٢٠)، (٢٧)، (٣٠)، (٣١)، (٣٣)، (٣٤)، (٣٥)، (٣٦)، (٣٧)، (٣٨)، (٤٠).

(٨)انظر: المواضع (٨)، (١٣)، (٣٥)، (٣٦)، (٣٧)، (٣٨).

وبقي جماعة من الشراح ذكروا الحشو في شروحها بقلة مثل الكرامي[١] وابن غازي المكناسي[٢] وابن طولون[٣] والخطيب الشربيني[٤].

وأما من حيث المصطلح فقد رأينا أن بعض الشراح اقتصر على مصطلح الحشو كأبي حيان، وبعضهم اقتصر على التتميم كالمكودي، وبعضهم استعمل المصطلحين معاً كابن جابر والشاطبي، ورأينا أنهم في الموضع الواحد استعمل بعضهم الحشو وبعضهم التتميم[٥].

رابعاً: مدى وقوع الحشو في الألفية:

ظهر لي من دراسة الأربعين موضعاً التي قيل فيها بالحشو رجحانه في أربعة وعشرين موضعاً، وعدم رجحانه فيما بقي من مواضع وهي ستة عشر موضعاً[٦].

وإذا نظرنا إلى المواضع التي ترجح فيها وقوع الحشو ووازناها بأبيات الألفية نجد أنَّها قليلة، وأنَّ ابن مالك قد وُفق في التزامه بما ذكره في مطلع ألفيته من الاختصار والاقتصار على اللفظ الموجز.

---

(١) انظر: المواضع (١٩)، (٢٧)، (٣٠).

(٢) انظر: (١٢)، (١١)، (٢٧).

(٣) انظر: المواضع (٦)، (١٠)، (١١)، (١٤)، (١٧)، (١٩)، (٢٠).

(٤) انظر: المواضع (١٠)، (١٨)، (١٩)، (٢٧)، (٣٠)، (٣٣)، (٣٤)، (٤٠).

(٥)انظر: المواضع (١٠)، (١٤)، (١٨)، (١٩)، (٣١).

(٦)انظر: المواضع (١)، (٣)، (٧)، (٩)، (١٠)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (٢٠)، (٢٣)، (٢٥)، (٣٠)، (٣٢)، (٣٨).

الخـاتمـة

خلص البحث إلى نتائج من أبرزها:

الأول: عدد الأبيات التي نصَّ فيها أحد شرّاح الألفية أو جماعة منهم على وقوع الحشو فيها أربعون بيتًا.

الثاني: وقف البحث على أربعة أنواع من الحشو في الألفية، هي: الحشو بشطر بيت، والحشو بعبارة، والحشو بكلمة، والحشو في الأمثلة.

الثالث: أغلب أنواع الحشو وقوعاً هو الحشو بعبارة، ويليه الحشو بشطر بيت، ثم الحشو بكلمة، ثم الحشو في الأمثلة.

الرابع: الحشو بالعبارات المستعملة في خطاب المتعلم من مثل قوله: "فانْتَبِهْ"، "وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا"، "فَلاَ تَحِيْفَا"، "فَادْرِ" ليست بقليلة؛ إذ بلغت ربع المواضع المجموعة.

الخامس: الغالب على مواضع الحشو أنَّها حشوٌ لا يخلُّ بالمعنى المراد إلا في موضع واحد كان الحشو مخلًّا بالمعنى.

السادس: أكثر شراح الألفية عناية بمسألة الحشو من جهة استشعاره في بعض المواضع ودفع وقوعه في الألفية هو الشاطبي، وأكثرهم إثباتاً له هو المكودي، ويليه ابن جابر، ثم أبو حيان.

السابع: الحشو أو التتميم هما المصطلحان اللذان وردا عند شراح الألفية، ورأينا أن أبا حيان اقتصر على مصطلح الحشو، والمكودي على التتميم، وبعضهم استعمل المصطلحين كابن جابر والشاطبي، وإن كان الغالب عليهما مصطلح الحشو.

الثامن: ترجَّح عندي عدم وقوع الحشو في ستة عشر موضعاً.

التاسع: إذا وُوزن عددُ الأبيات التي ترجح وقوع الحشو فيها –وهي أربعة وعشرون بيتاً– بعدد أبيات الألفية فإنَّه يظهر أنها نسبة قليلة لا تخدش ما التزم به ابن مالك في مطلع ألفيته من الاختصار ووجازة اللفظ.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل الجامعية:

- ألفية ابن مالك –تحليل ونقد–لعبد الله علي الهنادرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ.
- شرح الألفية لابن هانئ المالكي الأندلسي، تحقيق أحمد بن محمد القرشي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.
- مقصد السالك إلى ألفية ابن مالك لابن خطيب المنصورية من بداية الكتاب إلى آخر باب المعرف بأداة التعريف، تحقيق إدريس حسن القوزي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، ١٤٣٦–١٤٣٧هـ.
- مقصد السالك إلى ألفية ابن مالك لابن خطيب المنصورية من باب المبتدأ والخبر إلى نهاية باب (أعلم وأرى)، تحقيق عبد العزيز بن صالح المليبي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، ١٤٣٦–١٤٣٧هـ.
- مقصد السالك إلى ألفية ابن مالك لابن خطيب المنصورية من بداية باب الفاعل إلى نهاية باب المفعول معه، تحقيق عبدالله بن محمد العواجي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، ١٤٣٧–١٤٣٨هـ.
- مقصد السالك إلى ألفية ابن مالك لابن خطيب المنصورية من باب الحال إلى باب نوني التوكيد، تحقيق عبد الله بن فيحان العتيبي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٤٣هـ.

ثانياً: الكتب المطبوعة:

- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق لابن غازي المكناسي، تحقيق أ.د. حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د.رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية ، تحقيق د.محمد بن عوض السهلي ، أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- أسرار البلاغة للجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، تحقيق سليمان بن عبد العزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د.مازن المبارك ، دار النفائس، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- البديع في نقد الشعر لابن منقذ، تحقيق الدكتور أحمد أحمد بدوي، والدكتور حامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة.
- البهجة المرضية للسيوطي، تحقيق علي بن سعد الشينوي، كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، مجموعة من المحققين، وزارة الإعلام، الكويت.
- التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق د.فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري ، تحقيق د.زهير عبد المحسن سلطان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د.عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٧م.
- التعريفات للجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ.
- تنبيه الطلبة على معاني الألفية للكرامي السلامي السوسي، تحقيق د. خالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ.
- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون وجماعة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق د.عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- حاشية ابن حمدون ابن الحاج على شرح المكودي، صححها وضبطها محمد صدقي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، مطبوع بهامش "شرح الأشموني" ، دار الفكر.
- الحشو في النحو العربي: مفهومه وآثاره، د. أحمد محمد العروسي، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، جامعة ذمار، اليمن، العدد الثالث، فبراير ٢٠٢٠م.

- خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي، تحقيق عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٦-١٩٨٨م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د.حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي الحلبي ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأول١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هت.
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق د.محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٩٧٩م.
- شرح الأشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق د. عبدالحميدد السيد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي ، دار هجر، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي ، دار هجر، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق د. عبد الحميد السيد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت، دون تاريخ.

- شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ، تحقيق د.عبد الحميد السيد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية للرضي ، تصحيح وتعليق د.يوسف حسن عمر ، جامعة بنغازي ، ليبيا.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق د.صاحب أبو جناح.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، طبعة السيد حسن عباس الشربتلي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- عروض الورقة ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق د. صالح جمال بدوي ، مطبوعات نادي مكة الثقافي ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك للخطيب الشربيني، تحقيق سيد بن شلتوت الشافعي، دار الضياء، الكويت.
- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك لمحمد بن قاسم الغَزّي، تحقيق محمد المبروك الخترشي، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري، تحقيق مصطفى النحاس، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٠٣هـ.

- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د.عوض بن حمد القوزي، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، تحقيق د.هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- مآخذ شراح ألفية ابن مالك على الألفية دراسة تحليلة موازنة، د. باسم بن عبد الرحمن البابلي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٤م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ، تحقيق د.حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق د.علي جابر المنصوري ، عالم الكتب، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- معاني القرآن للفراء ، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي والشيخ محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م. والجزء الثاني بتحقيق الشيخ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، دون تاريخ . والجزء الثالث بتحقيق د.عبد الفتاح شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين وجماعة ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. شريف النجار، ود. يس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١٥م.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني ، المطبعة السلفية، القاهرة ، ١٣٤٣
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- نقد الشعر لقدامة بن جعفر ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاشي، دار الكتب العلمية بيروت.
- النوادر لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق د.محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت، ١٩٨١م.